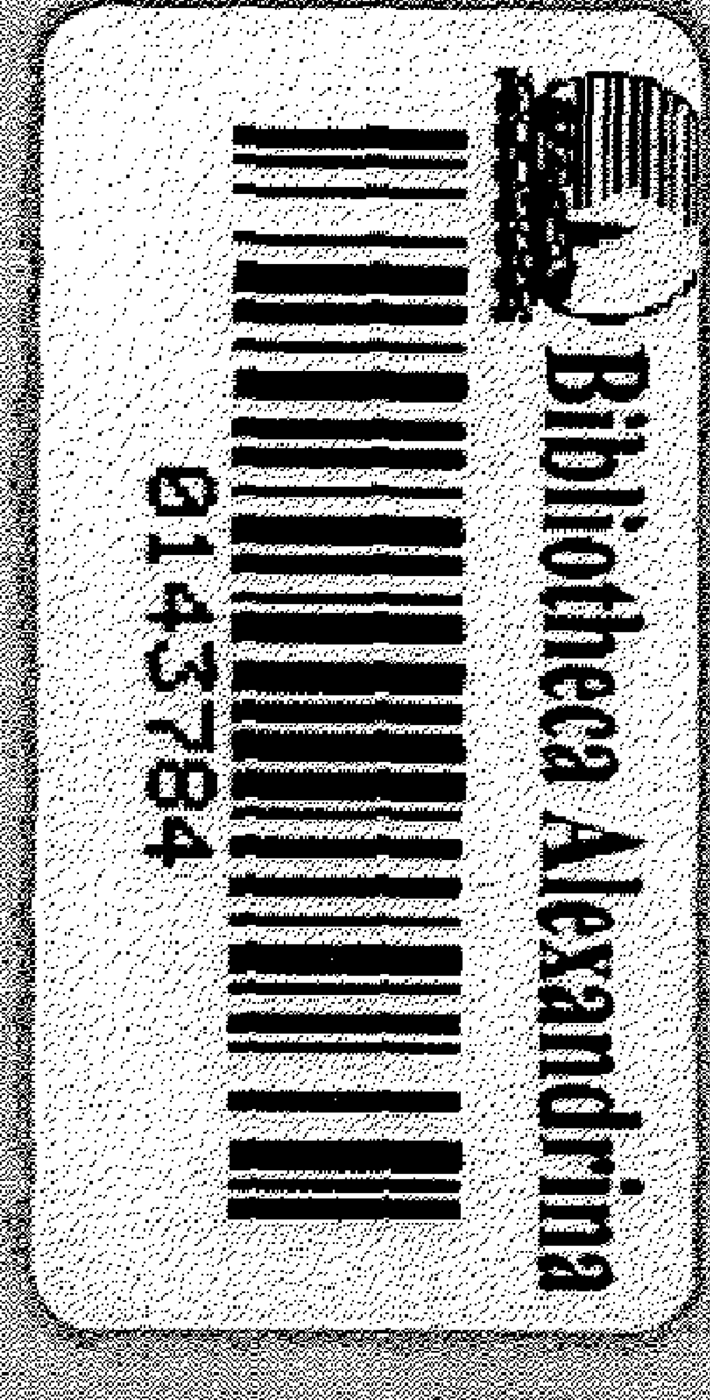
مركز البحوث العربية

# الحركات العمالية وصنع السياسة فى أفريقيا

جيمى أديسينا



مركز البحوث العربية

# الحركات العمالية وصنع السياسة فى أفريقيا

جيمى أديسينا

ترجمة : مبارك على
مصطفى مجدى الجمال

الناشر

**مـركـز البحـوث العـربيـة**

**للدراسات والتوثيق والنشر**

١٤ ش عبد العزيز الدرينى - المنيل - القاهرة

١٩٩٢

ت : ٣٦٢٥٦٨٧

فاكس : ٣٤١٩٣٨٣

تلكس : Naoom UN ٢٣١٧٢

---

الجمع والإعداد الفنى بمركز البحوث العربية

المحتويات

## تصدير المؤلف

لو صـدرت هذه الورقة من أوراق عـمل "كـوديسـريا" قـبل عـام مـضى لواجهت النزعة التشاؤمية بصدد عقد أفريقيا الضائع. ولوصدرت منذ تسعة شهور لتحتم عليها أن تجابه النزعة التفاؤلية المفرطة إزاء تطور خطير يتمثل فى الانتفاضات الشعبية، والتى بدا معها أن أيام الحكام المستبدين معدودة، وذلك فى أقطار شعرنا تقليديا بضعف مجتمعاتها المدنية. والآن، يجب أن تدفع التشاؤمية والتفاؤلية التأمل النظرى والبحث الملموس- بالمعيار الصحيح.

وتتيح لنا الانتفاضات التى شارك فيها العمال بإلقاء نظرة خاطفة على التطور اللامتكافئ للحركات العمالية هى حركة اجتماعية هامة، إلا أن تأثيرها فى صنع السياسة يتفاوت إلى حد بعيد. وبعد مرور عقود ثلاثة من تجربة ما بعد الاستعمار الكولونيالى، ها نحن نعود لنسأل أسئلة أساسية قديمة..هل للحركة العمالية شأن وأهمية حقا؟ وهل هناك للمنظمات العمالية صلة بصنع السياسة؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف يتم ذلك؟ وتصبح هذه الأسئلة أكثر إلحاحا فى سياق التكيف الهيكلى، وربما تتطلب إعادة تعريف للمشكلة والأفكار الأساسية.

وتستعرض هذه الكراسة الكتابات الراهنة حول ارتباط الحركة العمالية

بصنع السياسة فى أفريقيا. ويتوجب على هنا أن أتوجه بالشكر لأشخاص عديدين ساعدونى على إعداد هذه الورقة . فأعرب عن امتنانى لسكرتير كوديسريا الذى دعانى إلى كتابة هذه الكراسة، ولمدير ومسئولى جاسبا JASPA الذين قاموا باستضافتى. وأحب أن أوجه شكرى الخاص إلى "أليكس أبواجى"، "وكودجو جوزو"، "وكرسبن جيرى- جونسون"، والبروفيسور "أووديوى تيريبا" فى أديس- لدعمهم لى ومنحى ساعات للنقاش معهم. كما أعرب عن امتنانى لكل من "أكين اوايمى" و"اليزابيث" فى إبادان، لملاحظاتهما على المسودة الأولية وكذلك أشكر هيئة كوديسريا التى أحاطتنى بالكثير من الدفء والمودة!

جيمى أديسينا

إبادان - فبراير ١٩٩٢

# الحركات العمالية
# وصنع السياسة فى أفريقيا

## مقدمة

منذ الخمسينيات والحركة العمالية من الموضوعات بالغة الأهمية للمناقشات حول تطور صنع السياسة POLICY - MAKING. واتسع النقاش ليشمل العمال كمورد بشرى ودور المؤسسة العمالية وطبيعة وديناميات سوق العمل "غير الرسمى" .

كما أجريت التحليلات على عدة مستويات: الطبقة والعمال المنظمين والأسرة والفرد . وقد نظر إلى العمال كشرط ضرورى للتنمية الاقتصادية، ولنفيها ، وباعتبارهم بشير ونذير عصر المساواة الجديد. وتظل الادعاءات بعدم صلة العمال- وحتى النقابات العمالية - بسيناريو التطور فى الماضى[1] أو فى الحاضر[2]، فى مصاف الآراء الهامشية.

وقد شكلت سيادة سياسة السوق الحرة بيئة جديدة وأكثر قسوة بالنسبة للعمال. كما انبثقت سمات جديدة لسلوك العمال وتأثيرهم فى صنع السياسة الاقتصادية الكلية. وينطوى بعث النيوكلاسيكية على تجديد ملموس للأفكار التقليدية، إلا أن كثيرا من طرحها هو بمثابة إعادة صياغة

لآراء قديمة . وتقدم نظم سياسة التكيف تحديات جديدة من جراء هذا التغيير الجذرى للبيئة التى يعمل فيها العمال . فمثلا تؤثر التغييرات فى سوق العمل تأثيرا مباشرا على العاملين بالأجر سواء على مستوى العمال المنظمين أو الأسرة أو الفرد. وقد كانت استجابة العمال لهذا التطور جماعية وفردية فى آن واحد معا. واتخذت الاستجابة الأولية ممثلة فى "مظاهرات الطعام" صورة مطالبات بإعادة هيكلة سلطة الدولة . وكان على النموذج الشمولى للنمو الاقتصادى أن يعقد صفقة مع هذه المقاومة الشعبية للدكتاتورية.

وكان لهذه التطورات دلالات رئيسية للنظرية، ولأفريقيا وشعوبها وتبدو أغلب المعرفة المألوفة بشأن الحركة العمالية الأفريقية متخلفة، بسبب الشكوك حول قوتها التعليلية السابقة. ومانعرفه- فى الحقيقة- قليل جدا عن الآثار المتوسطة وطويلة الأمد للتكيف فى مؤسسات سوق العمل. كما تظل معرفتنا بالآثار على الأسر سطحية وجزئية. وبينما " ولدت الحركة الديمقراطية" الكثير من التغييرات المثيرة، فإن معرفتنا- أيضا - قاصرة عن دور المؤسسات "غير الرسمية" للعمال. وتتحدى القاعدة الحضرية لكثير من الانتفاضات صلابة حجة فرضية التحالف الحضرى. وفى واقع الأمر فإن اندهاشنا البالغ للانتفاضات هو مؤشر على فهمنا القاصر لديناميات المجتمع المدنى فى الأقطار المختلفة. فللانتفاضات ضد الأوتوقراطية دلالات بالغة الأهمية بالنسبة للعلاقات السياسية. وتحد نظم الحكم الديمقراطية من قدرة موظفى الدولة على فرض سياسات معادية للإرادة الشعبية. تلك بعض القضايا التى يتعين أن تعالجها شبكة للبحث حول الحركة العمالية وصنع السياسة.

وفى الصفحات التالية مناقشة من ثلاثة أقسام حول ماتقوله الأدبيات فى هذا الشأن وسنبحث فى القسم الأول التطورات الراهنة والماضية للحركة العمالية وتأثيرها على صنع السياسة.

وهى بصورة عامة تنظر للحركة العمالية بوصفها كينونة إشكالية تواجه صنع - السياسة العقلانى و "مديرى" التنمية. وسندرس مختلف التيارات فى المدارس المؤسساتية Institutionalist والتركيبة النيوكلاسيكية(٤) Neo- Classical Synthesis وأطروحاتى الأرستقراطية العمالية Labour Aristocracy وأطروحة الانحياز/ التحالف. Urban Bias/ Coalition.

وقد قدم كتاب من كلا المذهبين اليمينى واليسارى مقولة أن العمال / الحركة العمالية جزء من قطاع متميز فى المجتمع. بيد أنه تظل هناك تناقضات كبيرة بين أطروحاتى الأرستقراطية العمالية والتحالف الحضرى، بل وداخل كل أطروحة.

وفى القسم الثانى نبحث الأدبيات فى تحليل سوق العمل، والعديد من المواد التى نناقشها هنا سبق أن أشير إليها فى أطروحتى الأرستقراطية العمالية والانحياز الحضرى، إلا أنها بحاجة إلى أن تعالج فى إطار تحليل سوق العمل. فأداء وبنية سوق العمل يؤثران مباشرة على الأفراد والأسر والمنظمات العمالية، وسوف نقوم باستعراض الحالة الراهنة للأبحاث حول طبيعة هذا التأثير، الأمر الذى يسمح لنا بدراسة بعد آخر فى بحثنا، ألا وهو أثر صنع- السياسة على المؤسسات العمالية.

ونناقش فى القسم الثالث الأدبيات حول العمال والسياسة فى أفريقيا.

بالإضافة إلى أننا كذلك نناقش المنظورات البديلة للحركة العمالية فى أفريقيا، كما نستكشف المرحلة الراهنة "للحركة الديمقراطية" والتصاق العمال بها. ونثير فى هذا القسم موضوعات تتعلق بمفهومنا واستخدامنا الإمبريقى لفكرة المجتمع المدنى. ومن ثم نلقى الضوء عليها كمجال اهتمام بحثى للعديد من شبكات العمل البحثى لكوديسريا المتهمة بالحركات الاجتماعية والمطالبات بنظم حكم أكثر ديمقراطية .

ونناقش فى الجزء التالى من بحثنا مفهومى "العمل" و"الحركة العمالية"، نظرا لما لها من أهمية مركزية بالنسبة لمشروعات البحث. وحتى فى المواضع التى يبدو أن فيها إجماعا مفاهيميا، تحظى فكرة "العمل" بمعايير شديدة الاختلاف. وتولد هذه الاختلافات تشعبا فى السياسة والمنهج.

## مفهوم "العمل"

إن مفهوم "العمل" غير متجانس بتاتا فى الاستخدام والمعنى. وهو فى أغلب أدبيات سوق العمل دالة للتوجه النظرى للباحث. فيرى الاقتصاد النيوكلاسيكى فى العمل أحد عوامل الإنتاج، ويجب ألا يدرك بوصفه أى شئ آخر سوى أن يكون سلعة. وتحول لذة تعظيم المصلحة الفردية دون أى ارتباط جانبى بين المتملكين المشتركين للعمل بوصفهم عوامل إنتاج، وهذا يؤدى إلى تهديد أى عمليات للتخصيص الفعال للسوق . ولا يجد تصور الاقتصادى الكلاسيكى للفرد المثقل بالملكية المنسوبة إلى مستوى شرعى طبقى- جماعى أى مكان له فى السيناريو النيوكلاسيكى . وتحرم الفردية المنهجية المتأصلة الجماعية العمالية من أى شرعية .

وكما يكتب سنكل SUNKEL:

**"ويصبح العمل سلعة مجردة ليست لها علاقة بالرجل أو المرأة اللذين يؤديانه، ولا الطبقة الاجتماعية التي ينتميان إليها".[٥]**

ولا توجد أية علاقة تحليلية بين العمل والمجتمع والعلاقات الاجتماعية التي تمنحه معناه.

ويعكس استخدام "العمل" في الاقتصاد المؤسساتي رفضه لنموذج الاختيار العقلاني للاقتصاد النيوكلاسيكي. فالتأكيد على المؤسسات وعلاقات السلطة.. إلخ يسمح للباحثين الذين يعملون وفقا للنظرية المؤسساتية بدراسة العمل في أبعاده الفردية والجماعية[٦]. وإذا كانت المدرسة مابعد - المؤسساتية Post - Institutional تشارك في افتراضات الاقتصاد المؤسساتي فإنها أكثر قربا من المذهب النيوكلاسيكي[٧] . ويعكس مفهوم "العمل" لدى النظرية مابعد- المؤسساتية هذا الأصل المزدوج؛ فبينما يتصرف العمال بعقلانية ، فإنهم يفعلون ذلك في ظل ظروف غير مثالية. وبدلا من النظر إلى النقابات والمساومة الجماعية على أنها أمور شاذة ينظر إليها كتعبيرات ونتائج لمثل هذه الظروف غير المثالية[٨]. وقد عرف اقتصاد العمل مابعد- المؤسساتي العلاقات الصناعية بانحيازللنقابات، **مما أعطى قوة دفع كبيرة لبحث العلاقات الصناعية المؤسسية.** إذ أنه لا يمكن للعلاقات الصناعية المؤسسية فهم فكرة "العمال" (أو العمل) بدون النقابات[٩]. ويؤدي التعريف المعمول به إلى اعتبار الحركة العمالية كبديل تحليلي للحركة النقابية. وإذا كانت مابعد- المؤسساتية تبيح

قيام النقابات، فإنها تربط سلوك الأخيرة بالإيديولوجيا الرأسمالية السائدة وقد ذهبت التطويرات اللاحقة فى تحليل سوق العمل المؤسسى إلى ماهو أبعد من النقابات، حيث حددت مؤسسات أخرى لسوق العمل أو انظمة فرعية(١٠).

وقد استخدم مفهوم العمل فى التحليل الماركسى الأرثوذكسى بمعنى أكثر تخصيصا، وهو أن العمل هو الانفاق المنتج لقوة العمل. والعمل هو تحقق الإنتاجية الكامنة لقوة العمل. وقد ربط العمل وقوة العمل بالعامل الفرد، ولكليهما بعد فردى وجماعى. وتعتبر العلاقات المحددة التى تبذل فى ظلها قوة العمل من القضايا الجوهرية للنظرية الماركسية. وبسبب وضع قوة العمل كسلعة والتجربة المشتركة لعملية العمل- تتولد جماعة مصالح من أولئك الذين يعتمدون على بيع قوة عملهم من أجل البقاء. ورغم أن النقابات هى الشكل السائد لمنظمات العمال، فهى ليست الشكل الوحيد. ويعد نشوء الحركات الاجتماعية للطبقة العاملة من الأمور الحيوية لفكرة جرامشى عن الهيمنة(١١)، وقد تجاوزت الخطابات الماركسية والراديكالية بشأن سوق العمل انقسامه إلى رسمى / غير رسمى. وبينما يكون مفهوم "المجتمع المدنى" عادة ملتسبا، فإن فكرة لا- دولانية مجال العلاقات الاجتماعية تسمح بمفهوم "للحركة العمالية" لا يعتمد على المؤسسات الرسمية. وإننى أستخدم "العمل" بهذا المعنى الأخير.

أما إحياء النيوكلاسيكية فقد اتخذ - فى بعض الأحوال- صورة تنقيح للنظرية، ولهذا أهميته بالنسبة لمفهومها عن "العمل" والاقتصاد المؤسسى الجديد هو أكثر تيارات النيوكلاسيكية سيادة. وهو يشترك مع الأرثوذكسية فى جميع افتراضاتها الجوهرية: الخيارات الثابتة، نموذج الاختيار -

العقلانى- والتوازن".[١٢] إلا أن الاقتصاد المؤسسى الجديد كان له دوره فى تدليك "الحجاب الحاجز" للأرثوذكسية النيوكلاسيكية[١٣]. ويهمنا هنا أمران: أولهما القيود التى تواجه الوكلاء الاقتصاديين، خاصة حقوق الملكية. وثانيهما تكاليف العملية [١٤]، والأخيرة لتعديل عالم المعلومات المجانى فى النظرية الاقتصادية الجزئية. وتمثل أطروحة "تودارو"[١٥] Todoro بصدد الهجرة من الريف إلى الحضر تطبيقا مبكرا للمؤسسية الجديدة على دراسة العمال فى أفريقيا. كما نجد المنظور المؤسسى الجديد فى قلب أطروحه "بيتس" Bates عن "الانحياز الحضرى"، كذلك نجدها فى أغلب مطبوعات البنك الدولى فى هذا المجال. وكما يشترك الاقتصاد المؤسسى الجديد مع النظرية النيوكلاسيكية فى الافتراضات الجوهرية، فتنطبق عليه أيضا الانتقادات السالف ذكرها. فيكتسب العمل الجماعى - فى هذا الطرح - قيمة مزعجة، حيث تشوه عمليات السوق. ويمكن تضمين كل النماذج الأخرى التى نوقشت أعلاه- باستثناء النظرية الماركسية- تحت تصنيف التركيبة النيوكلاسيكية.

### الحركة العمالية الأفريقية: مميزة ومدللة ومتعفنة:

سنبحث فى هذا القسم الأعمال الأكاديمية حول العمل والنقابات والحركة العمالية، وأساسا ذلك المفهوم الذى ينظر للعمال والنقابات كقوى معادية لعملية التنمية وصنع- السياسة العقلانى.

### الحركة العمالية ومأزق التنمية:

قدم الباحثون الأكاديميون الليبراليون فى شئون النقابات خلال الستينيات أكثر الملاحظات إبداعا حول الحركة العمالية والنمو الاقتصادى فى أفريقيا.

وانصب اهتمام أولئك الباحثين على تأثير العمال على النمو الاقتصادى. كما أخذوا فى الاعتبار تأثيرهم على صنع - السياسة وتنفيذها. وكان لهذا الاهتمام بعدان: الأول هو ماأطلق عليه "جلادستون" Gladstone دور العمال "الضرورى والحتمى"(١٧) فى الدول النامية. ذلك أن اعتماد الاقتصاديات النامية الصغيرة على قطاعات الصناعية يعنى أن أهمية العمال لا تتناسب مع حجمهم. ويزعم "فاشوين" Fashoyin أن "إضرابا صغيرا نسبيا يمكن أن يكون له تأثير مدمر على الاقتصاد"(١٨). فالعمل الجماعى يدخل وعى صناع- السياسة بوصفه عاملا مزعجا .

والبعد الثانى هو بروز مفهوم ينظر إلى الاستهلاك والاستثمار كثنائية متضادة. وينتمى العمال إلى شريحة الدخول التى على الأرجح لاتدخر. كما أن تحسين ظروف العمال ليس إلا استنزافا لمخزون الأموال القابلة للاستثمار. وهذا هو المأزق. ويقدم "دى شفينتز" De Schweinitz المادة التاريخية المؤيدة لزعمه من خلال قراءة التجربة التاريخية للرأسمالية الغربية واشتراكية الدولة السوفيتية، واستنتج أن النمو الاقتصادى السريع قد تحقق فى ظل غياب الظروف المحسنة للعمال(١٩)، أى- بلغة النيوكلاسيكية المحضة بدون المأزق سالف الذكر.

ويدخل العمال وعى منظرى السياسة كموضوعات للنمو الاقتصادى ومن ثم يكون مألوفا دفاع "يسوفو" Yesufu الصارم عن النمو الاقتصادى باعتباره مبرر وجود الدولة (٢٠). وبينما تثار الشكوك حول قيمة قراءة "دى شفينتز" للتاريخ(٢١)، فقد أصبح حل المأزق موضع بحث وسط الاقتصاديين مابعد - المؤسسين فى دراستهم للعمل.

وقد ساق البعض حججه من أجل إخضاع المجتمع والعمال للدولة، بينما تواصل الدولة اضطلاعها بمشروع التنمية الاقتصادية. وحيث أن وجود النقابات لا مفر منه فإنها يجب أن تخضع مطالبها بتحسين ظروف العمال لمقتضيات "التنمية الوطنية" (٢٢) ويوصف التيار الاحتوائي- السلطوى (والتى مفصلها أولاً ميثا Metha )(٢٣) ترتيبات يمكن للنقابات بمقتضاها أن تدير الخدمة الاجتماعية كتعويض عن التخلى عن دورها فى تمثيل العمال. وتدعو صورة حديثة من صور هذا التيار إلى أن تكثيف النقابات مع الخطوط الرئيسية للدخول التى تضعها الدولة دون التخلى البديهى عن وظيفتها التمثيلية، ويقتصر الهدف هنا على ضبط التضخم على الأكثر، وفى كلتا الحالين يتطلب الأمر إخضاع النقابات: "حيث تمارس النقابات ضبط النفس فى مطالبها من أجل زيادة الأجور"(٢٤).

بيد أن الاحتوائية - السلطوية تخلق بعض المآزق. أولها مأزق أخلاقى، حيث إن إخضاع النقابات "لمعايير التنمية" ينتهك هدفها فى تمثيل مصالح أعضائها، ويحصر وضع العامل فى السوق باعتباره "مستهلك"(٢٥)، بينما الاستهلاك ليس بالضرورة مضادا للإنتاجية(٢٦). والمأزق الثانى هو مأزق حصافة حيث يرى "جالينسون" Galenson أن مطالبة النقابات بالتخلى عن دورها الاستهلاكى سوف يقوض الهدف الأساسى للسياسة الخارجية الأمريكية، ألا هو تأكيد الهيمنة الإمبريالية الأمريكية من خلال وضع الشيوعيين فى موقع الدفاع عن النفس، إذ سوف تنتزع النقابات المناضلة أرضية القوى الوسطى أيديولوجيا وتزيح القادة النقابيين "المسئولين" الموالين للولايات المتحدة(٢٧).

وأخيرا، لم يعط خيار "دنلوب" Dunlop بشأن قمع النقابات أى فهم تاريخى. فيشير جالينسون إلى أن "القمع المستديم للنقابات لم يتحقق"[٢٨]. والحل هو وجود "رجال دولة مبدعين" من نمط حديث. إذ يجب على قادة الدولة أن يشجعوا النقابين المعتدلين و"تعزيز استقرار النقابات" والسماح للنقابات بالقيام ببعض الأدوار المحتواة سلطويا. والأكثر أهمية أنه يتوجب علينا جميعا أن "تقبل مبدأ المساومة الجماعية[٢٩] وذهب "كاسالو" Kasalow إلى أبعد من ذلك ، بافتراضه أن "جذب النقابات والقادة النقابين إلى عملية التخطيط...سوف يساعد على تحويل اهتمام النقابات أو تساميها عن مجرد المطالبة بزيادة الأجور"[٣٠].

ويلاحظ أن أعضاء النقابة- فى أغلب هذه الأعمال- هم مجرد امتداد تحليلى لقادتهم.

## الحركة العمالية وأطروحة الأرستقراطية العمالية.

تعد أطروحة الأرستقراطية العمالية من المفاهيم المثيرة للجدل بشأن الحركة العمالية الأفريقية، والتى اكتسبت قبولا واسعا ولها أثرها على صانعى السياسة . وتدعى هذه الأطروحة أن العمال متميزون وشريحة مدللة من النخبة الحضرية. ويمكن تحديد اتجاهين داخل هذه الأطروحة. ورد أحدهما فى عمل "فرانز فانون" Farntz Fanon "معذبو الأرض"[٣١]، والآخر فى سلسلة مقالات "لجيوفانى آرجى" Giovanni Arrighi و"جون سول" John Soul في الفترة من ١٩٦٧- ١٩٦٩.[٣٢].

بينما يشير أغلب الكتاب إلى هذين المصدرين لأطروحة الأرستقراطية

العمالية فى الإطار الأفريقى فإنه نادرا ماتثار الاختلافات الهامة بينهما فأولا، اهتم "فانون" أساسا "بالتطور السياسى" أثناء النضال ضد الاستعمار وفيما بعد الاستقلال . وثانيا، كانت ماركسية "فانون" من النوع الوجودى المناضل، والأمر الرئيسى فى هذه الماركسية:

(أ) الحماس لماركس "الإنسانى" والفلسفى.

(ب) العداء للستالينية و"حتمية" ماركس الاقتصادى،

(جـ) التشاؤم بالنسبة للقدرة الثورية للطبقة العاملة الغربية فى الخمسينيات. وثالثا سياق كتابات "فانون" ذات الطابع المباشر، ورابعا، دلالة هذا السياق بالنسبة لعداء "فانون الحاد للاستعمار. وهذا الأخير هو الأكثر حسما فى تقييم فهم فانون للعمال والنقابات وجدواها، باعتبارها أدوات للتطور "الاجتماعى- السياسى". وتحدد موقف "فانون" من الجماعات والمؤسسات للعملية الاستعمارية التى تدين بوجودها للعملية الاستعمارية التى يدير عملها الآلة الاستعمارية -باهتمامه العاطفى بالآثار النفسية والثقافية للاتصال بالاستعمار على السكان المحليين وبالمقابل فإن بعد الفلاحين النسبى عن الآلة الاستعمارية يقف وراء تقديره لهم.

ويوضح موقفه من حتمية العنف كوسيلة لتنقية المجتمع الاستعمارى- الاحتقار الحاد الذى يكنه وينظر به فانون لكل المجموعات والمؤسسات التى تصالحت مع المستعمر(٣٣). وكل من النقابات العمالية- بخلطها الطبيعى بين الصراع والتسوية - بسبب تقاربهم مع آلة المستعمر- والمثقفين الخاضعين للعقلية الاستعمارية والبرجوازية الوطنية تشكل معا الكتلة المنبوذة. والنقابات بالذات خطيرة فى هذا الشأن:

"فتوقف العمل فى بضعة صناعات ....والتظاهرات الجماهيرية للهتافات للزعيم، ومقاطعة الحافلات أو السلع المستوردة ... تسمح بتفريغ طاقة الناس دون تحد حقيقى للجهاز الاستعمارى"(٣٤)

وهذا، وليس "الامتيازات" المدعاة للبروليتاريا "الجنينية"(٣٥)، يحدد تجميعه الفج للمجموعات الموصوفة بالأرستقراطية العمالية.وعلاوة على ذلك فإن "فانون" - رغم استخدامه الجدلى للمقولات الطبقية- فقد انصب اهتمامه على الأمة، إن لم يكن بالعرق / القبيلة، أكثر من الطبقة.

وعلى العكس، يهتم "أرجى" و"سول" أكثر بالجوانب " الاقتصادية" للتنمية؛ أى البنية الاقتصادية النيوكولونيالية ونمط تملك الفائض(٣٧).

وهذا النمط لا يستنزف فحسب الفلاحين - الذين ينتجون الفائض - وإنما هو أيضا مضاد للإنتاجية بالنسبة للتنمية الاقتصادية . ونمط امتلاك الموارد محبط للفلاحين ولا يشجع الإنتاج الزراعى أو التراكم على نطاق موسع . ويحدد "أرجى" و"سول" امتلاك الفائض فى "الأرباح المحولة لشركات ماوراء البحار أو (استهلاك الفائض) بواسطة النخب المسرفة"(٣٨) ومن المهم لبحثنا تحديد هذه النخب.

"بشكل العمال ... مع النخب والنخب الفرعية فى التوظيف البيروقراطى فى الخدمة المدنية والشركات الأجنبية ... الأرستقرطية العمالية فى أفريقيا المدارية (وعلاوة على ذلك) فإن الاستهلاك غير المحدد لهذه الطبقة يمتص نسبة هامة من الفائض المنتج فى الاقتصاد النقدى"(٣٩).

ولهذا فإن ارستقراطية "أرجى" و"سول" أوسع بكثير مما أورده فانون

"عن" محصلى الترام وسائقى التاكسى وعمال الميناء والمترجمين. والممرضات..إلخ"[٤٠]) و"الفلاحين أشباه البروليتاريا" -Semi Proletari-anized ولا سيما العمالة المهاجرة التى لم تقطع صلتها بالريف[٤١]. وعلى عكس تجربة الطبقة العاملة الإنجليزية فقد تمت عملية "البلترة" -Proletari-azation فى أفريقيا بدون عنف أو طرد من الأرض. إذن تمت هذه العملية طوعيا . وبسبب هذا مع كفاية الدخل الناجم من الأجور لمقابلة الاستهلاك الحالى وبعد ترك العمل - كان عداء "أرجى" و"سول" للعمال والحركة العمالية فى أفريقيا .

ونظرا لرجحان كفة قطاع السلع الاستهلاكية غير المعمرة فى التصنيع الأفريقى تجد الحركة العمالية نفسها فى موضع الدفاع عن استمراريتها. ومهما كانت القوة السياسية للعمال فإنه من الضار اللجوء للتصنيع السريع (السلع الرأسمالية). ويضع الدخل غير المتناسب البروليتاريا فى تحالف مع النخب الحضرية الأخرى، وفى تعارض مع أشباه البروليتاريا والفلاحين. وكان هدف "أرجى" و"سول" هو تجاوز "المسيحية البروليتارية الفجة وغير المتوقعة" والتى ذاعت خلال الستينيات فى "أغلب الأدبيات الراديكالية بشأن أفريقيا".

وشكلت تيارات أطروحة الأرستقراطية العمالية تشخيص البنك الدولى لأزمة التنمية فى أفريقيا جنوب الصحراء . ففى عام ١٩٧٨ اعتبر البنك الدولى "هيكل الأجور والمرتبات العالية" واحدا من معوقات "التصنيع المبكر" فى أفريقيا. واعتبر المتهم فى هذا التشخيص العمالة غير الماهرة[٤٢]. وقد تجلت رؤية "بيرج" Berrg التى تشكلت فى الستينيات[٤٣]

- بصورة أكبر وأوقع فى "تقرير بيرج لعام ١٩٨١"(٤٤). وهناك بالطبع مصادر أخرى للبنك الدولى سنناقشها فيما بعد.

## نقد اطروحة الارستقراطية العمالية

تعرضت هذه الأطروحة لنقد واسع فى السبعينيات وخاصة رؤية "أرجى" و"سول" . وتمثل النقد الأولى فى دحض إمبريقى (علمى) من خلال ثلاثة خطوط:

* أنها قد ضخمت من مقدار الدخل الحقيقى للعامل الأفريقى .
* أنها أخطأت فى التوصيف الاجتماعى والسياسى للحركة العمالية الأفريقية. فالأمر الأكثر احتمالا أن يكون العمال فى معارضة "النخب" وليسوا متورطين معها .
* أن سوق العمل أكثر انكشافا مما تتصور الأطروحة.

وقد أوضح العديد من الدراسات أن أوضاع العمال فى كثير من البلدان تميل إلى أن تكون أسوأ بكثير من المجموعات الحضرية الأخرى. كما أن التمييز بين العامل غير الماهر والمزارع الفلاح فيه مبالغة فادحة(٤٥) . وأشار مسح "ويكس" Weeks لوضع مابعد الاستقلال فى بعض الدول الناطقة بالإنجليزية إلى وجود مكتسبات، ولكنها مكتسبات غير منتظمة كما أن زيادات الأجور - مهما كانت- تختفى سريعا(٤٦). وقد ضربت أجور القطاع العام بقسوة، وتدهور الحد الأدنى الحقيقى للأجور بنسبة ٦٠٪ فى تنزانيا و٨٠٪ فى سيراليون خلال الثمانينيات. كما تدنت المكتسبات الحقيقية لمن فى الدرجات الدنيا من القطاع العام بحوالى ٥٠٪ بينما كانت النسبة

للدرجات العليا ٧٥٪ وذلك فى مجمل أفريقيا جنوب الصحراء[٤٧]. وحتى بعد الأخذ فى الاعتبار الارتفاعات المعتادة فى أجور المهن، فمازال هناك تدهور ضخم فى المكتسبات[٤٨].

وقد انخفض بشكل حاد التباين بين الريف والحضر فى معظم أفريقيا. وإذا كان عنصر الدخل فى أطروحة الأرستقراطية العمالية صحيحا فى وقت سبق، فإن فعالية هذا العنصر الآن محل شك. ولا يوجد أى دليل حاليا يؤيد فرضية وجود تمييز كبير بين أجور العمال المهرة وغير المهرة ففى داكار وأبيدجان وباوندى ودار السلام- على سبيل المثال- حصل العمال غير المهرة. خلال السبعينيات على ما يتراوح بين ١٢٪ و٨٩٪ من أجر العمال المهرة[٤٩] وقد ضاق هذا التباين بحدة فى نيجريا، ففى عام ١٩٨٣ كانت النسبة فى القطاعين العام والخاص حوالى ٩٢٪ بعد أن كانت ٦٢٪ عام ١٩٥٤ و٨٠٪ عام ١٩٧٥[٥٠] وفى كينيا- كما فى نيجيريا- تعمل سياسات الدخل الحكومية على تحقيق نسب أعلى فى زيادات الأجور للقطاع الأدنى من الرواتب. وقد كان للنشاط النقابى دور هام فى تضييق الفجوة فى الأجور.

كما أثارت الدراسات حول الحركة العمالية فى غانا ونيجريا وتنزانيا وزامبيا وكينيا- شكوكا حول التوصيف السياسى للعمال فى أطروحة الأرستقراطية. فقد أبرزت الدراسات الخاصة بنيجيريا وغانا بوضوح أن العمال - سواء تحت قيادة قادتهم النقابيين أو بدونهم- يشكلون معارضة رئيسية للشرائح الاقتصادية والسياسية فى الكتلة الطبقية السائدة[٥١] النقابية- مثل تنزانيا وزامبيا وغانا قبل ١٩٦٦.إلخ- توجد مقاومة قاعدية

مستمرة للرأسمال وموظفى الدولة بطريقة تجعل أطروحة الأرستقراطية العمالية لا معنى لها(٥٢) ، وينطبق على حالة أغلب البلدان الأفريقية مالاحظه "بيس" Peace بالنسبة للحركة العمالية فى لاجوس:

"من بين كل الجماعات الاقتصادية - الاجتماعية التى خلفها الوضع الاستعمارى، يظل العاملون بالأجر مضطلعين بدور المعارضة المتسقة وبطريقة ثابتة ومباشرة"(٥٣).

وكما يلاحظ "ساند بروك" Sandbrook فى حالة كينيا أن النزعة "الاقتصادية" المناضلة ذات بعد سياسى قوى بما فيها السياسة فى صورتها الأكثر ضيقا. وقد كانت الحركات العمالية فى نيجيريا وزامبيا وتنزانيا تناضل سياسيا بينما اعتنقت الحركة السودانية إيديولوجية اشتراكية راديكالية. ولا يصمد أمام هذه الخلفية ماتفترضه أطروحة الأرستقراطية العمالية من درجة التحالف الاقتصادى والسياسى.

أيضا قوضت نتائج العديد من الدراسات مزاعم أطروحة الأرستقراطية العمالية بأن الحركة العمالية- بصرف النظر عن كون العمال مهرة أم لا- هى حركة "نخبوية" من الناحية الاجتماعية. وأكدت الدراسات الخاصة بأفريقيا جنوب الصحراء أن العمال ليست معزولين سكنيا وليس لهم نمط علاقات يفصلهم عن الكتلة الاجتماعية الحضرية الأخرى الواقعة تحت الهيمنة . وعلى مستوى الأسرة فإن التمييز بين الأسرة العمالية وغير العمالية غير موجود فعليا(٥٤)، والأكثر ترجيحا أن يمفصل العمال التعاسة الجماعية للطبقات الحضرية الثانوية فى جوارهم، وكذا مستويات التمرد السافر. ويوضح العديد من الدراسات أن مزاعم الانفصال عن الفلاحين غير صحيحة

هى الأخرى. فالتحويلات النقدية إلى المناطق الريفية هى من المظاهر الثابتة للحياة الحضرية، وفى عام ١٩٧٢ قدرت التحويلات النقدية إلي الريف فى كينيا بحوالى ٢٠٪ من جملة المدخولات، وقد زادت النسبة عن ذلك فى أوساط أصحاب الدخل المنخفض(٥٥). واتضح أن فكرة وظيفة مدى الحياة فى تجربة سوق العمل "الرسمى" التى اعتقد "أرجى" و"سول" بسيادتها فى الستينيات- هى أسطورة كبيرة وسنترك على أى حال نقاش ذلك حتى نهاية هذه الورقة.

وقد سلم "سول" بأغلب النقاط التى أثارها النقد الإمبريقى لأطروحة الأرستقراطية العمالية(٥٦). إلا أنه فى دحض فكرة مــا يجب الذهاب إلى ماهو أبعد من النقد الإمبريقى. ولأطروحة الأرستقراطية العمالية تاريخ طويل فى الخطاب الماركسى، وقد نشأ ذلك من مأزق كيفية التعامل مع طبقة عاملة من الواضح أنها لا تناضل ولا ترغب فى صنع الثورة . وقد كانت الإجابة أكثر وضوحا عند "إنجلز" و"لينين" اللذين صنفاها كلها أو أقساما منها على أنها "ارستقراطية" . ويعكس هذا نزعة - منهجية- لفرض مقولات على الطبقة العاملة أكثر منه اضطلاعا بفهم "سوسيولوجى"(٥٧). وفى حين أن التمييز بين الوعى الثورى والنزعة "الاقتصادية" هو أمر مفيد- كما أثبتت التجربة - فى ملاحظة أن "هناك وعى ووعى"(٥٨)، فإنه قد يصبح عبئا - فالوعى- طبقيا كان أم غير طبقى- أكثر تعقيدا مما تفرضه "الشعوبية" والواجب - كما ناقشنا فى مكان آخر- هو فهم الإطار الاجتماعى- الثقافى لتغيير الوعى، وإلا فإننا سوف ننتهى إلى فكرة "زاعقة" عن الوعى(٥٩). وكما لاحظ "شيفجى" Shivji

فإن الثورية الكامنة للطبقة العاملة "ليست مبنية على الدخل وإنما على الدور الذى تلعبه فى عملية الإنتاج" ومتطلبات التغيير الاجتماعى[٦٠].

ثانيا، تشترك أطروحة الأرستقراطية العمالية فى الأزمة المفهومية الناجمة عن اشتقاقها للطبقات من السوق، مع ازاحة الانتاج عن جوهر الخطاب. وفى مثل هذا السياق فقط يمكن المحاجحة بأن العمال فى نمط الإنتاج الرأسمالى "يستغلون" الفلاحين فى نمط إنتاج آخر. ولا يوجد إدراك واضح بأن جزءا من الربح هو فائض قيمة مستخلص من العمال. وايضاً تعانى هذه الاطروحة من الامبريقية الفجة. فالفكرة السوسيولوجية عن "الاستغلال" فكرة انفعالية وذات حساسية مفرطة، ومن ثم فإنها قليلة الفائدة فى فهم ديناميكية العلاقات الرأسمالية أو التشكيلات الاجتماعية فى البلاد الطرفية.[٦١].

بيد أنه رغم كل ما سبق ذكره فإن أطروحة الأرستقراطية العمالية توجه انتباهنا وتدعونا إلى البحث فى:

- طابع وتركيب الحركة العمالية والعلاقات الداخلية بين شرائحها ومع العاملين بالأجر من الشرائح الأخرى للسكان.
- العلاقة بين العاملين بالأجر والحركة العمالية وبين المجموعات الأخرى فى المجتمع ، سواء كانت من الكتل الاجتماعية السائدة أو المسودة، الحضرية أو غير الحضرية.
- دور الحركة العمالية فى التحول الاجتماعى- السياسى فى أفريقيا، وهى القضية التى أصبحت أكثر إلحاحا فى إطار تحديات نماذج الشمولية.

## الحركة العمالية وأطروحة الانحياز / التحالف الحضرى

على الرغم من اقتباس أطروحة "الانحياز الحضرى" الكثير من أطروحة الأرستقراطية العمالية، إلا أن أهدافها مختلفة مثلما تختلف مكوناتها الجوهرية. ومن أكثر الكتابات انتشارا فى هذه الأطروحة عمل "ليبتون" Lipton: "لماذا يظل الفقراء فقراء" وعمل "بيتس" Bates: "الأسواق والدول فى أفريقيا الاستوائية. وقد تركز مجهود "ليبتون" على:

(١) تفسير أزمة التنمية فى أغلب العالم "النامى"، ويجد "بيتس" فى السياسات الزراعية فى أفريقيا ما يفسر ذلك، ويتساءل عما يجعل رجالا راشدين يتبنون سياسات ضارة بمجتمعاتهم.

(٢) ويناقش ليبتون" نموذج الاقتصاد المزدوج اللويزى Lewissian وأطروحة التبعية.

وفى رأى ليبتون فإن الفقر (الريفى)[٦٣] يستمر بسبب اختطاف سلطة الدولة من قبل جماعات مصالح قائمة فى الحضر، ومن هنا جاء وصفها بأطروحة "الانحياز الحضرى"،ونتيجة لذلك فقد وجه التحالف الحضرى أغلب نفقات الدولة إلى جمهور ناخبية[٦٤]. ولا تتحدد سلطة النخبة الحضرية فى الدولة بمقتضى دورها الاقتصادى وحده، وإنما بمقتضى قدرتها على التنظيم والسيطرة[٦٥]. وعلى النقيض من ذلك نجد الجماعات الريفية مشتتة وضعيفة التنظيم. ويرى "بيتس" أن اختطاف سلطة الدولة له مردوده العكسى، حيث يبنى السياسيون (من المدنيين أو العسكرية) قلعة تأييد لهم بالخضوع لمطالب جماعات المصالح (المستهلكين) المقيمة فى الحضر. وتستخدم مقدرة الدولة على اللجوء للعنف فى معاقبة وعرقلة الأعمال الاجتماعية الشعبية لجماهير الريف (الفقيرة) وتنظيماتها المستقلة[٦٦]. وأيا

كان التصور، تظهر الحركة العمالية كجزء من تحالف المصالح الجديدة[٦٧]، ومن المهم لنا فى هذه الأطروحة عنصر التحالف الحضرى. ويعانى الفلاحون من تحويل الريع بسبب حرص السياسيين على إرضاء العمال/ المستهلكين فى الحضر، وذلك من خلال تخفيض أسعار المواد الغذائية.

ويرى "ليبتون" فى هذا تشوها يتم ضد مقتضيات العدالة والكفاءة، وهو أمر جوهرى فى فكرته عن "الانحياز"[٦٨] ويمضى "ليبتون" أكثر فى تعضيد شرط "باريتو" Pareto للكفاءة بقوله:

"تحقيق الكفاءة حيثما لا يمكن لتخصيص أو إعادة تخصيص الموارد أن يؤدى إلى زيادة فى الناتج القومى، حتى عندما تحول الموارد من أحد خطوط الإنتاج إلى خطوط أخرى"[٦٩].

ويولد الاستثمار فى المناطق الريفية عائدات أكبر بكثير من الاستثمار فى المناطق الحضرية، ومن ثم فهو أكثر كفاءة. ويجزم "ليبتون" بذلك دون تقديم دليل ملموس . ومرة ثانية تشترك أطروحة الانحياز الحضرى مع ذات الطرح العاطفى عند "أرجى" و"سول" بشأن الأرستقراطية العمالية. وبينما نجد مناصرى أطروحة الانحياز الحضرى واعين بالأطروحات "الطبقية" الاجتماعية الأخرى، يلح "ليبتون" على أن:

"إن الصراع الطبقى الأكثر أهمية فى أقطار العالم الفقير اليوم؛ ليس بين رأس المال والعمل،ولا بين المصالح الوطنية والأجنبية؛ وإنما بين الطبقات الريفية والحضرية"[٧١].

ويبدو لأول وهلة أن "بيتس" يتجاوز تأكيد "ليبتون" المغالى فيه على العلاقات الداخلية. وكانت النية المستقرة "لبيتس" هى المساهمة فى الأدبيات حول كيف أن الاختيار المستقل من جانب الفاعلين المحليين...

(يشكل) تأثير البيئات الخارجية" على مجتمعاتهم(٧٢)، إلا أن البيئة الخارجية غائبة تماما عن تحليله. وما يتضح هو السعى المضنى وراء أى دليل - مهما كان متلبسا أو مشكوكا فيه- لدعم أطروحة الإنحياز الحضرى.

ويعترف "ليبتون" و"بيتس" بوجود التجزؤ داخل القطاعات ، ولكنه عندهما ذو أهمية ثانوية. فجامعو القمامة فى مانيلا وأطفال الشوارع فى ساوباولو ومتسولو الطرقات فى لاجوس يستفيدون من الانحياز الحضرى، مثلهم مثل المستخدمين لدى الدولة ورأس المال. وتوضح النظرة الخاطفة بالطبع أن المنطقة الريفية ليست متجانسة. إلا أنه عندما يثار موضوع التباين فى الريف يلجأ "ليبتون" و"بيتس" إلى إرجاع هذا إلى الانحياز الحضرى، حيث تكون النخب الريفية امتدادا فعليا للتحالف النخبوى الحضرى. وحينما تكون السياسات مفيدة للريف فإن الفائدة بوجه عام تستهدف وتنتزع من قبل هذا الامتداد الريفى للحضر . وكما ذكر توبى Tobi فإن "أى شئ يمكن اختزاله فى الانحياز الحضرى"(٧٣).

وقد كان لأطروحة الانحياز تأثير عميق على توجهات السياسة والتحليلات الرسمية للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى. ويجمع "ليبتون" بين التحرر من الأوهام النيوكلاسيكية و(العالم الثالث) معا "وأنشأ نقدا قويا (للتحالف الحضرى)"(٧٤). وقدم "بيتس" نقدا أكثر مباشرة للسياسات الزراعية وأقام الأساس المنطقى لفرض برامج التكيف الهيكلى فى أفريقيا(٧٥). وأقامت أطروحة الانحياز الحضرى رابطا قويا مع رافد آخر فى الفكر الاقتصادى، وهى فكرة السلوك أو الجماعات غير المنتجة والباحثة عن الريع(٧٦). وقد كان للتحالف الحضرى فى أفريقيا مصلحة ثابتة فى أنشطة البحث عن الريع. وأصبحت أطروحتا التحالف/ الانحياز الحضرى الحكمة

السائدة الجديدة فى تحليل وسياسات- التنمية والتكيف مع الغرب؛ فى الهيئات الثنائية ومتعددة الأطراف، وفى الدول والمؤسسات المالية(٧٧).

فبدلا عن سلسلة من "أخطاء السياسة" المعزولة، ينظر إلي الدول النامية بوصفها واقعة فى قبضة أعراض من التقوية المتبادلة بين التوجيهية والبحث عن الريع، وكان المتلاعبون والمستفيدون هم التحالف الحضرى(٧٨).

ومن المهم بالنسبة للناحيتين السياسية والتحليلية المضمون الذى اكتسبه فكرة جماعة المصالح. وفى النموذج الديمقراطى التقليدى تحول جماعات المصالح دون تطور الأوتقراطية فى الدولة والسياسة، وذلك من خلال حشد الولاء والقوة وتعبئة المواطنين. وبذلك تضمن جماعات المصالح بقاء الديمقراطية السياسية. أما بالنسبة للسوسيولوجية المألوفة فإن وجود جماعات المصالح حيوى من أجل مجتمع متضامن عضويا، كما أنها تلطف النزعات العدائية. وعلى النقيض تحمل هذه الجماعات "دلالة سلبية لا لبس فيها داخل أطروحة الانحياز الحضرى. فهى طفيلية وتثير الشقاق، وإذا نجحت فإنها تتسبب فى عدم المرونة الاجتماعية وفى حالة الفشل هى جماعات مخربة اجتماعيا"(٧٩).

وقد أصبحت أطروحة الانحياز الحضرى بهذا المعنى هى النظرية التقليدية لصندوق النقد والبنك الدوليين فى الثمانينيات، فاعتبر التحالف الحضرى مسئولا عن كل شئ بدءا من فقر الريف والأداء السئ فى الزراعة والعجز فى الموازنة، وانتهاءً بالمؤهلاتية وتضخم التوظيف فى القطاع العام . وذلك فى إشارة إلى شبكة من الجماعات فى الحضر تتغذى على الأنشطة غير المنتجة والباحثة عن الريع(٨٠). ومن ثم فإن أطروحة الانحياز الحضرى تمثل

صلب المكونات التوزيعية والتوقيتية التى تشكل الأساس المنطقى والسياسى للتكيف أو ما أطلق عليه "توى" Toye بإيجاز بليغ سياسة حد السكين. والتكيف الهيكلى مهم فى كسر قبضة التحالف الحضرى الطفيلى على الدولة. ومن ثم تصبح الأنشطة التسلطية ضرورة حتى "تعامل" بخشونة جماعات المصالح الخاصة الناشئة حديثا[٨١] وقد استخدم الموقع الحصين للتحالف الحضرى أيضا فى تفسير التناقض الظاهرى فى مشروع الإقراض للكتيف الهيكلى. وبعبارة أخرى لماذا ينبغى "تقديم قروض أجنبية جديدة للحكومة الإصلاحية قبل- وليس بعد- أن يأخذ الإصلاح مجراه [٨٢] (المكونات التوقيتية)

وهناك تياران داخل أطروحة الانحياز الحضرى هما:

السعريون Pricists والهيكليون Struralists [٨٣]. كلاهما يفسر الفقر الريفى وتدهور شروط التجارة بين الريف والحضر من زاوية الأنشطة الريعية للتحالف الحضرى. ولكن كليهما يتفقان على تحويل الموارد إلى المناطق الريفية كمكون أساسى لتحقيق التكيف ويطالب السعريون بخفض قيمة العملة الوطنية وتحرير التجارة والأسعار، وأن ذلك سينتج عنه أثر مزدوج يتمثل فى تحسين الأسعار النسبية، الأمر الذى سيحفز على زيادة الإنتاج وقلب شروط التجارة غير المواتية بين الريف والحضر[٨٤] وسوف يستقطع نظام التحرير من الريع الذى يناله التحالف. وعلى الجانب الآخر يؤكد الهيكليون - بالإضافة إلى السعر المحرر - على تحسين الهياكل الرئيسية وتقديم المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاجية الزراعية. ففى تقديرهم أن النظرة السعرية وحدها لا تكفى[٨٥].

## نقد أطروحة الانحياز/ التحالف الحضرى

كما ذكرنا سابقا، ينطبق أغلب النقد الموجه لأطروحة الأرستقراطية العمالية على أطروحة الانحياز الحضرى. ويركز معظم النقد على طبيعة الأسر العمالية والفقر فى الحضر واللامساواة داخله وفروق الدخل بين الفلاح/ العامل (غير الماهر).

لكن هناك اختلافات رئيسية بين الأطروحتين (الانحياز الحضرى والأرستقراطية العمالية). فالبيئة العالمية المحيطة بالأقطار الأفريقية هى فى قلب أطروحة الأرستقراطية العمالية. وفى أطروحة الانحياز لا يوجد ذكرها لها- كما فى رؤية البنك الدولى- أو ينظر لها كعامل مضلل. و"بيتس" الذى شرع فى المساهمة فى توضيح كيف أن الديناميكيات الداخلية تتأثر بالخارجية، إلا أنه تخلى عن هذا سريعا. وهناك عدد هائل من المقتضيات السياسة لاستبعاد الإطار العالمى.

نحن نعتبر أن نقد أطروحة الانحياز الحضرى ذات صلة وثيقة بجدول أعمالنا. فالأمر الجوهرى فى هذه الأطروحة هى فكرة الانقسام القطاعى الريفى/الحضرى. وقد استخدم "ليبتون" فى تأكيده لوجود هذا الانقسام مصطلحات الطبقات الريفية والحضرية وما يصاحب ذلك من مصالح طبقية. فمصلحة المجتمع الريفى تتعارض مع أسعار الغذاء الرخيصة، بينما تتضح "فعاليات المصلحة الطبقية فى الانحياز الحضرى"[٨٦] من خلال اضطلاع حكومات البلدان النامية بالتخصيص المنتظم لأسعار الغذاء.

وينقسم النقد إلى جزئين: مفهوم الطبقة والمصلحة الطبقية. والطبقة عند ليبتون مكانية Spatial لا علاقة لها بالملكية أو علاقات الإنتاج أو الثورة أو المكانة. وتظهر الطبقة بجلاء كتعبير عن المصالح. ولكن أنصار أطروحة

الانحياز الحضرى يتجاهلون انقسام الطبقة المكانية عندما يواجهون المسألة الشائكة الخاصة "بالنخبة الريفية" فعندما يكون النقاش حول أسعار الغذاء تكون هذه النخبة جزءا من الطبقة الريفية، وعندما يدور النقاش حول المدخلات الزراعية تكون جزءا من الطبقة الحضرية ويتعذر الدفاع عن مفهوم للطبقة كهذا، حتى بمصطلحاته الخاصة(٨٧). وهناك خلط بين الموقع الطبقى والموقف الطبقى: فالأول موقع "موضوعى" فى علاقات الإنتاج، والثانى يتعلق بمسألة انحياز سياسى واجتماعى(٨٨). وطبقا لملاحظة "كوبردج" Co-bridge فإن ليبتون يعادل التنمية بالفقر والفقر بالطبقات الريفية(٨٩). والاعتراف بالتباين داخل الريف- وإن كان لذلك أهمية ثانوية عند "ليبتون"- يقوض هذا الموقف، وذلك نتيجة "ميوعة وتذبذب تعريف التحالف الحضرى(٩٠).

إنه لمن الصعب تماما إنكار المصلحة الطبقية. ولكن ما يبرز أمامنا هو: مفهوم مبتذل للسياسة. يبدأ بتشخيص مزعوم للسياسات والخطط التى توضع وتنفذ بمعرفة الحضريين ولصالحهم. وتوجب على "ليبتون" أن يقدم لنا الطبقات الريفية والحضرية المتمشية مع تأكيده أنه يجب على سياسة ومصلحة معينة أن تمثل دائما وأتوماتيكيا طبقة معينة(٩١).

ويرى "توى" أنه لا يوجد برهان واضح بشأن الطرق التى يعمل بها سياسيا سكان الحضر (فعليا) كجماعة مصلحة"(٩٢). ويتقدم "بيتس"- وهو أحد "السعريين" من الطراز الأول- بصحة فرضية أن الحكومات الأفريقية تمالئ الجماعات القوية، لأنها تريد البقاء فى الحكم"(٩٣). وبعد ذلك يمضى فى تقديم مجموعة من الإفادات المشكوك فى صحتها .

فالحكومات تفضل المشروعات القائمة على انتاج الغذاء ودعم المدخلات الزراعية بدلا من إعطاء أسعار عالية للمزارعين، لأن ذلك أكثر فائدة لها من الناحية السياسية[94]. ولكنه لا يقدم الدليل على ترجمة ذلك بالنسبة للتحالف الحضرى. وقد أشار إلى "تقرير لجنة مراجعة الاجور والمرتبات لعام ١٩٧١ » فى نيجريا من أجل موقف أفضل فى الإمداد الغذائى - كدليل على كيفية استفادة الجماعات القوية. كما اعتبر أن ارتفاع الأسعار الاستهلاكية كان عاملا مهما فى سقوط نظام "يعقوب جوون" برغم أن كليهما يهم الحركة العمالية مباشرة إلا أنه لم يوضح كيف تترجم فى أدلة التحالف الحضرى . وإذا كان "بيتس" يمثل الاتجاه الأكثر محافظة الذى ساد فى البنك الدولى فى حقبة الثمانينيات، فإن القليل قد تغير منذ ذلك الحين.

ويوضح المثل السابق الأزمة المنهجية فى صلب أطروحة الانحياز الحضرى، وهى الأزمة ذاتها لدى أطروحة الأرستقراطية العمالية ونموذج "تودارو" Todoro للهجرة. وتعج أطروحة الانحياز الحضرى بالإمبريقية الفجة والبراهين غير العملية المستقاة من خلف نوافذ سيارات الموظفين بين الفندق والمطار! ويوضح مثل نيجريا التجاهل الشديد للدليل حتى عندما يكون متاحا. فعلى سبيل المثال يتحدث تقرير "أديبو" عن مستوى المعيشة المروع عام ١٩٧٠ لمن هم فى ذيل سلم الأجور فى القطاع "الرسمى" [96]! ويوضح مسح لمنظمة العمل الدولية فى منتصف السبعينيات أن ثلث سكان الحضر و٨٢٪ من العمال غير المهرة وثلثى العاملين فى القطاع غير الرسمى- يعيشون تحت خط الفقر، وأن ٢ر٥ مليون أسرة حضرية تعيش فى فقر مدقع رهيب[97]، كما لا توجد مطلقا أى سياسة لمعالجة أسعار المواد

الغذائية لمصلحة التحالف الحضرى وكما أوضح "أوكادا" Okawa لم يحدث أبدا أي تغيير فى شروط التجارة مجحف بالمزارعين كقاعدة عمدية لسياسة التعريفة فى نيجيريا"(٩٨)، وعلاوة على ذلك فإن الأسباب الكامنة وراء سقوط "جوون" أكثر تعقيدا من مجرد التضخم .

وتوضح الشواهد المستقاة من أفريقيا جنوب الصحراء أن وجود شروط غير مواتية فى أسعار السلع الغذائية وهو ما يمكن أن يستفيد منه التحالف الحضرى- هو موضوع أقرب إلى الخرافة منه إلى الحقيقة وكما يسجل "جاى وسميث" Ghain and Smith:

إن الانطباع الساحق الذى تشكل لدينا... هو الضعف البالغ لأى دليل على أن أسعار المنتج قد خفضت إلى أدنى من مستوى التوازن بمعدلات سعر الصرف الرسمية، فيما تعلق بتجارة المواد الغذائية(٩٩).

إن الفقر الحضرى يسود على كل أفريقيا جنوب الصحراء، وأساسا وسط العاملين بالأجر فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى، وقد ازداد الوضع سوءا فى عقد التكيف الهيكلى، فى المناطق الريفية والحضرية معا(١٠٠). وقدرت منظمة العمل الدولية أن عدد الذين يعيشون فى فقر مطلق قد زاد بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ إلى أكثر من ٢٧٠ مليون نسمة، أى حوالى نصف إجمالى السكان. وتوضح تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP) أن أفريقيا هى المنطقة الوحيدة فى العالم المرشحة لزيادة الفقر المطلق بصورة هائلة فى عام ١٩٩٥(١٠١). وتحتاج هذه التقديرات إلى تأييدها بأبحاث على مستوى المجتمع.

ويترافق مع الفهم البائس للظاهرة الحضرية فهم بائس أيضا لريف

أفريقيا. وماورد خلال معظم خطاب التحالف الحضرى / الريعى هو منظور للريف غير متباين وخصوصا بالنسبة "للنخبة الريفية". وهناك نوعان من عدم التجانس فى الريف الأفريقى: أولهما التباين النابع من وجود أنشطة زراعية وغير زراعية وثانيهما التباين داخل (قطاع) النشاط الزراعى. وكما سنناقش أدناه فإن كلا من الاثنين لا ينفى الآخر، خاصة بالنسبة لفقراء الريف. ومن المهم بالنسبة لشبكة عملنا رسم خريطة أسواق العمل فى الريف والفقر الريفى.

وقد قدر "هاجا بلاد Hagablade وآخرون أن الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية تستوعب ما بين ٣٪ و٦٠٪ من القوى العاملة فى ريف أفريقيا جنوب الصحراء. وفى المتوسط يأتى دخل ما بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من سكان الريف من أنشطة غير زراعية. بيد أن معدل نصيب النساء هو ١ر٪ فى تشاد و١٪ فى رواندا. ويتراوح متوسط رأس المال الثابت المستثمر داخل المؤسسات غير الزراعية فى الريف ما بين ٥٠ دولار و١٠ آلاف دولار[١٠٢]. أيضا يقدر "هاجابلاد" ومن معه أن ما يزيد عن ٩٥٪ من هذه المؤسسات غير الزراعية فى بوركينا فاسو وسيراليون وغانا وزامبيا وكينيا توظف خمسة أشخاص أو أقل و٥٠٪ منها مؤسسات فرد واحد. وبعبارة أخرى فإن نسبة هامة من القوى العاملة فى الريف تعتمد على الأنشطة غير الزراعية كمصدر رئيسى أو ثانوى للدخل.

ومن المهم جدا بالنسبة لحجم القوى العاملة الريفية التى تعمل بأجر، سواء فى نشاط زراعى أو غير زراعى. وتختلف نسبة العاملين بأجر من بلد لآخر، ومن موسم لآخر. وتعد مالاوى مثلا جيدا على ذلك، فهى على الأقل

أحد الأقطار القليلية التى نالت ثناء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، حيث هناك نمو ثابت فى القطاع الزراعى وحد أدنى من التشوهات فى الاقتصاد والانحياز الحضرى. وارتفع مؤشر التوظيف بأجر فى الزراعة من ٤ إلى ٦ أضعاف فى الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٠[١٠٣] وارتفع عدد العمال فى المزارع الكبيرة بمعدل سنوى ٦ر١٣٪ ، ليصل من ٣٠٠ر٤٨ عام ١٩٦٩ إلى ٠٠٠ر١٣٤ عامل عام ١٩٧٧[١٠٤]. ويمثل الدخل النقدى من الزراعة ٣٠٪ فقط من دخل الأسر ذات الحيازات الصغيرة- وهم يشكلون حوالى ٩٠٪ من سكان الريف- فأغلب هذه الأسر تؤدى عملا مأجورا يدفع غالبا فى صورة عينية.

وفى مصر: وصل حجم القوى العاملة بالزراعة ما بين ٣ر٤ مليون و٣ر٥ مليون فى الستينيات والسبعينيات على التوالى. كما حاز القطاع الزراعى فى كوت ديفوار على ما يزيد عن ٨٢٪ من إجمالى التوظيف عام ١٩٧٥[١٠٥]. وتعانى أغلب أسر العاملين فى أنشطة زراعية أو غير زراعية جنوب الصحراء- من نقص غذائى[١٠٦]. ونسبة كبيرة منهم تقوم بعمل بدائى أو ثانوى. والمصلحة الريفية المشتركة المزعومة إزاء أسعار الغذاء هى مجرد خرافة. إن صورة الريف الأفريقى لأكثر تعقيدا مما نراه فى أطروحة الانحياز/ التحالف الحضرى.

وهذا يأتى بنا إلى اهتمامنا الثانى، ألا وهو وجود لا مساواة فادحة، حتى وسط العاملين فى الأنشطة الزراعية. وتشكل المزارع أقل من ٤ هكتارات حوالى ٥٠٪ من الحيازات الزراعية وأقل من ٢٠٪ من جملة الأرض المزروعة فى جنوب كوت ديفوار. وتشكل الحيازات من ٢٠ إلى

١٠٠ هكتار ٢٪ من الحيازات ، ولكنها تضم أكثر من ١١٪ من حجم الأرض. وفى عام ٧٣-١٩٧٤ سيطر ١١٪ من ملاك الأرض على أكثر من ٣٤٪ من الأرض المزروعة(١٠٧). ويضاف إلى هذا وجود أسر ذات ملكيات صغيرة وبروليتاريا ريفية معدمة تعيش على الكفاف. ويتكرر هذا النمط في ملاوى وكينيا وزامبيا ونيجريا، مع تفاوت حجم البروليتاريا. الريفية. وفى عام ١٩٨٠ كان ٨٧٪ من الأسر العاملة بالزراعة فى زامبيا من مزارعى الكفاف، وتعول أغلبهاا المرأة، وصلتها ضعيفة بسوق المنتجات الزراعية وتعتمد على عملها الخاص والمساعدات المشاعية المتبادلة فى الزراعة ويبلغ حجم هذه المزرعة عادة أقل من هكتارين. وعلى النقيض من ذلك فإن متوسط حجم المزرعة المملوكة لأعلى ٢ر٪ إلى ٣ر٪ من الأسر يتراوح بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ هكتار. وهم بالأساس مزارعون تجاريون يستخدمون الجرارات وغيرها من عناصر المدخلات الزراعية والعمل المأجور(١٠٨).

وتوضح بيانات توزيع الدخل فى أفريقيا جنوب الصحراء سذاجة الافتراض القائل بعدالة السياسات الموجهة للريف- إزاء الملكيات المختلفة- زراعية كانت أو غير زراعية؛ سعرية أو هيكلية. ويوضح تقييم البنك الدولى لسياسات الائتمان الزراعى أنها تمارس التمييز باستمرار ضد من هم أكثر فقرا. فأغلب الزيادة فى الفقر الريفى وحالات المعدمين فى شمال نيجيريا- على سبيل المثال -تحققت جزئيا نتيجة لمشروعات اقترحها وصممها أو يديرها البنك الدولى(١٠٩).

ويسود الفقر الريفى وسط الأسر التى تعانى من نقص الغذاء أو أولئك

الذين لهم علاقة محدودة بالسوق كموردين، وهؤلاء فى الغالب مرشحون للتحول إلى بروليتاريا ريفية تحصل على أجرها فى صورة غذاء وليس نقدا. وسوف يؤدى "الحل" السعرى للانحياز الحضرى إلى تكثيف الفقر وسط هذه الجماعات- مثلما هو الحال مع الأسر الفقيرة فى الحضر. وكما أوضح "ويكس" فى حالة سيراليون، فإن تقرير وكالة التنمية الأمريكية عن الوظيفة التوزيعية لتحرير الأسعار هى على أحسن الأحوال أكذوبة خاطئة(١١٠).

إن ماسبق ذكره يثير شكا كبيرا حول صحة وسلامة أطروحة الانحياز/التحالف الحضرى. وليس هناك دليل دامغ على انقسام حضرى/ ريفى لا لبس فيه، ولكن البراهين تشير إلى وجود انقسام بين الأغنياء والفقراء فى الريف، مثلما هو الحال فى المناطق الحضرية. والمسألة ليست مسألة عدم انتزاع فائض من الريف أو عدم استغلال صغار الفلاحين. وقد تركز اهتمام مدرسة "التبعية" الراديكالية فى الستينيات والسبعينيات على القوى المسئولة عن وجود هذا الاستغلال وتركز الخطاب الراديكالى على القوى المسئولة عن انجاز هذا الاستغلال، أو بعبارة أخرى: نشوء برجوازية كومبرادورية- متحالفة مع رأس المال متعدد الجنسيات ودول المتروبوليتان (المركز) - تستغل اقتصاد البلدان الطرفية وقد شكل التراتب الطبقى- إلى جوار الإصرار على صناعة احلال الواردات مساندة للاستعمار الجديد. وإذا كان من الممكن تخطئة أنصار مدرسة التبعية لمبالغتهم فى تقييم العوامل الخارجية، فإن الارتكان على النموذج التحديثى- الذى يركز على العوامل الداخلية وحدها- ليس هو الخيار السليم.

إن السياسات الاقتصادية الكلية الصناعية والزراعية التى يسخر منها الآن تتم تحت إطار النظم الغربية والهيئات متعددة الأطراف ورأس المال عابر

القوميات . وكما يلاحظ "بنيفلد" Bienfeld فإن الاقتصاديين الأرثوذكس والتحديثيين يعتقدون بزيف الاعتراضات الراديكالية. فاللامساواة فى تباين الدخول هى دالة موهبة المهارة والإنتاجية(١١١).

ويشير "بنيفلد" إلى أنه مع انهيار الاستراتيجية التى دافعت عنها الأرثوذكسية فى الستينيات والسبعينيات ، حاولت الأخيرة الالتفاف بإثارة مشكلة التحالف الحضرى وتقديم السوق الحر كحل بدلا من القبول بالطرح الراديكالى. وبمجئ عام ١٩٨٠- ومع سيادة اليمين الجديد أصبح السوق هو الحل لكل شئ!.

وقد كان هذا الطرح المنقح جذابا لأنه يتمتع بأفضليتين رئيسيتين. فقد سمح بتقديم السوق كحل للأزمة ، والتركيز على الاستغلال الحضرى للقطاع الريفى، حيث يتم تحريض الأكثر فقرا ضد الفقراء وبحيث يقدم مطلب صياغة سياسات أكثر توجها نحو السوق على أنه مطلب أفقر الفقراء، أى الفلاحين(١١٢).

إن أطروحة التحالف الحضرى- وخصوصا تيار "بيتس" - هى نموذج للعواقب الوخيمة الناجمة عن محاولة المزاوجة بين اهتمامات العلوم السياسية والاقتصادية النيوكلاسيكى. وحينما يربط الاقتصاد المؤسسى بين السياسة المحافظة أو الاقتصاد النيوكلاسيكى- بما يحمله من سعى فردى متحرر وراء المصلحة الذاتية- فإنه يخلق مأزقا فى تفسير أنشطة الجماعات. وحيث تستخدم مصلحة الجماعة التنافسية كعامل إيجابى فى السياسة- يقوض إمكانية المشروع الشمولى- كذلك تقوم أطروحة التحالف الحضرى بتقديم أنشطة السعى وراء الربح الطفيلى للوكلاء المترفين. وتصبح الدولة ساحة الموظفين الأنانيين المسرفين الذين لا يحدوهم إلا دافع البقاء فى

السلطة. وإذا كانت المصلحة الذاتية "للطبقة السياسية" قد تفسر بعض أنشطة السياسة Policy، إلا أنها لا تفسر الكثير. فبرامج التنمية تحمل لهم ماهو أكثر من خلق فرص الحصول على الريع. فالاستقلال و"تبرير وجود الدولة" والأمة والتنمية قد تكون بعض هذه الدوافع. وهناك عوامل أكثر من الترف Sybaritism السياسى تفسر الفجوة الكبيرة بين الطموح والنتيجة، فالامبريالية – على سبيل المثال– مازالت عاملا رئيسيا فى عملية صناعة– السياسة الأفريقية، وهى لم تكن على الإطلاق أقوى منها فى أى زمن مضى عن العقد الأخير(١١٣). ويعد من الأعمال المهمة حول دور القوى الخارجية فى فشل بلد فى عملية "التحديث" عمل "مامدانى" Mamdani "الامبريالية والفاشية فى أوغندا"(١١٤).

وبإيجاز، تظل الأرثوذكسية عمياء بالنسبة لموضوعين رئيسيين فى الخطاب الراديكالى بشأن الاقتصاد الأفريقى: أولا– الجانب العالمى للاقتصاد السياسى للاستعمار الجديد. وثانيا– حقيقة أن مايطلقون عليه "تشوهات" فى الثمانينيات هى سياسات اقتصادية كلية طالب بها رأس المال عابر القوميات والمؤسسات متعددة الأطراف كشرط للاستثمار فى أفريقيا فى الستينيات والسبعينيات(١١٥).

وليس الاهتمام بالفقر الريفى إلا بمثابة "حصان طروادة" بالنسبة لأنصار أطروحة الانحياز الحضرى. ويجب على المرء أن يتحلى بإهاب أخلاقى وفكرى سميك كى ينظر إلى فقراء الحضر كشركاء فى استغلال الفلاحين. كما أن التأكيد على التوزيع غير المتكافئ لنفقات التنمية، والأطباء، والمرضين..إلخ هى أيضا ملاحظة رخيصة؛ حيث سيكون من المفيد تطبيق نفس التحليل على الولايات المتحدة. فما هو مثلا "نصيب الفرد" من عدد

العاملين فى مجال الرعاية الصحية بنيويورك مقارنة بالريف المنعزل فى الجنوب القصى.

إن كل الأعمال المذكورة أعلاه- تقريبا- إما أنها أعمال أولية أعدت على أساس إحصائيات وطنية، أو دراسات أجريت قبل برامج التكيف الهيكلى. وما تحتاجه بعد عقد من هذه البرامج هو أبحاث على مستوى المجتمع تبحث فى أطروحة التحالف الحضرى والأطروحات المنافسة. ونحن بحاجة إلى دراسة الاتجاهات الجديدة فى الفقر الحضرى والريفى، وبنية وفعالية أسواق العمل فى الحضر والريف، ودلالة ذلك بالنسبة للحركات العمالية. وتشمل ميادين أخرى للبحث استجابات ومبادرات المؤسسات العمالية ومدى تأثيرها على صنع السياسة فى الدولة وغيرها.

لقد أنفقنا الكثير من الوقت فى مناقشة خصائص العمل وتأثيراته على صنع السياسة فى أفريقيا، لأن تلك كانت الحكمة السائدة فى أوقات مختلفة. ومازالت أطروحة التحالف الحضرى تسود التحليل فى المؤسسات متعددة الأطراف. وزغم أن الأساس الإمبريقى لهذا المجال المتغير يكمن فى بنية وعمليات السياسة وأسواق العمل الأفريقية. هذه النظريات المتحولة قد أثبتت أنشطة البحث فى سياسات سوق العمل وسوف تدرس فى الجزء التالى الأدبيات حول تحليل سوق العمل.

## الحركة العمالية، سوق العمل وصنع السياسة

إن سوق العمل هو المجال الأكثر أهمية فى أى نقاش حول الحركة العمالية وصنع السياسة فى أفريقيا. وقد أخذت أغلب "الأدلة" فى أطروحات الأرستقراطية العمالية والتحالف الحضرى من تحليل أسواق العمل. وتنطوى

بنية ووظائف أسواق العمل على دلالات هامة بالنسبة للتطور الاجتماعى- الاقتصادى، فى حين تعكس سياسات (سوق) العمل أنظمة معينة لتحقيق التراكم(١١٦). وفى غالب الأمر يتم تفسير الأداء الاقتصادى الضعيف بعدم مرونة سوق العمل. والتغيرات التى تحدث فى سوق العمل لها تأثير مباشر على المؤسسات العمالية، كما أن تأثيرها على العمال المنظمين عميق حقا. وليست البطالة دائما مجرد تخصيص خاطئ للموارد الهيكلية، ولكنها أيضا أداة لسياسة ضبط العمل. وتؤثر بنية سوق العمل، والتغيرات فى هذه البنية، تأثيرا مباشرا على صنع القرار على مستوى الأسرة والفرد، مما ينطوي على أهمية فى تحليل الفقر. وغالبا ما يتم تناول أثر التكيف على الأسرة والاقتصاد من منظور تحليل سوق العمل.

ومن الأمور الجوهرية فى تحليل سوق العمل ما أطلق عليه "رودجرز" Rodgers "مؤسسات العمل": البيئة المؤسسية أو إطار عرض العمل والتخصيص والمقابل المادى(١١٧). وقد حدد "رودجرز" ١٤ مؤسسة من مؤسسات العمل- ويمكن تقسيم هذه المؤسسات إلى مجموعات تشمل مؤسسات لعقد وتنظيم عقود التوظيف، ومنظمات تمثل المستخدمين وأصحاب العمل، ومؤسسات لتحديد الأجور والمدفوعات، ونظام معلومات سوق العمل. ومؤسسات أخرى تشرف على بنية الوظيفة والعمل داخل الشركة؛ وتنظيم العمل؛ وبنية حقوق الملكية والسيطرة على العمل ورأس المال، ومؤسسات عرض العمل وتدريب العمال وإكسابهم المهارة المهنية المطلوبة، والنظم الاجتماعية والقانونية للتوظيف الذاتى؛ وإطار الضمان الاجتماعى وأخيرا المعايير الاجتماعية لمستوى المعيشة.

وهذه قـائمـة طـويلة وأوسع بـكثـيـر من فكرة "رودجـرز" عـن "عـمليـات العمل"(١١٨). ويمكننا الإشارة إلى تلك المؤسسات باعتبارها- على وجه الدقة - "مـؤسسات سوق العـمل"، وذلك تمييـزا لها عـن استـخدامنا لمؤسسـات العـمل، والتى تشير إلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للعاملين بأجر. أما "النظم الفرعية" لسوق العمل عند "دورنجر" Doringer فهى صغيرة للغاية؛ فقد حدد خمسة قطاعات لسوق العمل بدءا من المزرعة العائلية وانتهاء بالتوظيف الحكومى(١١٩). وفى التأكيد على الترتيبات المؤسسية التى تحكم استخدام سوق العمل فى هذه القطاعات، يمكن تطبيق مؤسسات سوق العمل فى مخطط "رودجرز" على النظم الفرعية.

### حول نموذج سوق العمل الثنائى وماقبله

ندرس فى هذا الجزء تحليل سوق العمل الأفريقى خلال العقدين الماضيين، ومدلولاتها بالنسبة للعمال وصنع السياسة فى أفريقيا. بعد ذلك سنقوم بمسح لموضوع بحثنا. وقد ظل النموذج الثنائى هو النظرية التقليدية السائدة فى بحث وتحليل سوق العمل فى أفريقيا. ولنموذج سوق العمل الثنائى أصلان مترابطان ولكنهما متميزان: نموذج الهجرة الاحتمالية "لتوداردو" Todaro- وهو أحد امتدادات نموذج الاقتصاد الثنائى "للويس" Lewis، ونموذج سوق العمل المجزأ "لبيور" Piore وأعمال "دورنيجر" عن سوق العمل فى الولايات المتحدة . ويقسم النموذج "اللويسى" الأصلى - لاقتصاد فيه عرض عمل غير محدود - الاقتصاد الأفريقى إلى القطاعين الزراعى (تقليدى) والصناعى (حديث). وفى نموذج "تودارو"" تكون البطالة فى

الحضر - وهى غير واردة فى نموذج "لويس" - هى دالة التناقض بين هيكل الأجور غير المرنة فى الحضر وأسعار عرض العمل الريفى. وتأتى الهجرة من الريف إلى الحضر نتيجة لتباين الدخل واحتمال ضمان وظيفة فى الحضر(١٢٠). ولا يصرف السوق عرض العمل المفرط، بسبب عدم مرونة السعر . وبدلا من ذلك هناك تكيف كمى من خلال البطالة أو العودة إلى "القطاع غير الرسمى"، ذلك الذى ينظر إليه المهاجرون من الريف كمحطة انتظار للتوظف فى القطاع الرسمى، وبالتحديد فى الحكومة والشركات متعددة الجنسيات.

ويرشد القطاع الرسمى من التوظيف بالتأكيد على المؤهلات التعليمية. وكانت استجابة الباحثين عن الوظائف لذلك هى الاندفاع المحموم لنيل المؤهلات (المؤهلاتية). بيد أن الأجر الفعلى لمؤهلات معينة أخذ فى التدنى بمرور الوقت. وبالتالى انخفضت العوائد الاجتماعية من التعليم إلى ميادين العوائد الشخصية(١٢١).

وكما يلاحظ "لاشود" Lachaud هناك ثلاثة افتراضات مكملة لهذا النموذج:

- ينقسم سوق العمل الحضرى إلى قطاعين: قطاع رسمى ذو دخل مرتفع وتكون معدلات الأجور فيه فوق مستوى توازن السوق وغير مرنة إلى أسفل؛ وقطاع غير رسمى ذو دخل منخفض ويتسم بانعدام موانع القيود.
- ينجذب المهاجرون إلى المراكز الحضرية بفعل هيكل الأجور السائد فى القطاع الرسمى، ومن ثم فإنها تكون مقصد الباحثين عن عمل.

- هناك حراك من القطاع الرسمى إلى القطاع غير الرسمى، كما أن التوظيف فى القطاع غير الرسمى لا يحول دون البحث عن وظيفة فى القطاع الرسمى(١٢٢).

وتتأتى القدرة الاستيعابية المنخفضة للقطاع الرسمى الحضرى نتيجة لوجود تقويم أسعار رأس المال بأقل من قيمتها والأجور الزائدة من تكلفة فرصة العمل"(١٢٣). وقد كان "تودارو" نيوكلاسيكيا مقيدا بالاهتمامات الكينزية- تمشيا مع عصره- ولكن بعد مرور عقدين من الزمان أصبح ورثة تحليله أقل تقيدا بها!

وقد اهتم "بيور" و"دورينجر" بتجارب توظيف العاملين الفقراء والأمريكين من أصل أفريقى فى أسواق العمل الحضرية فى الولايات المتحدة، ويقترح نموذجهما سوقين للعمل: "أولية" و"ثانوية" . ويكون التوظيف فى الأولى أكثر استقرارا، كما تكون ظروف العمل ، والمكافأة وفرص التقدم المهنى، أفضل بكثير. أما سوق العمل فتتسم بظروف سيئة ومكافأة قليلة والوظائف أكثر انكشافا وفرص تقدم مهنى محدودة أو معدومة. والحراك عبر أجزاء سوق العمل- على غير ما يقول به نموذج "تودارو"- محدد جدا، على الأقل بسبب أن فعاليات سوق العمل "الثانوية" تفتقر إلى المميزات المطلوبة فى سوق العمل "الأولية"، ومن ثم فهى فعاليات لا يعتمد عليها وأقل سلاسة فى تنظيم العمل- إلخ. والبقاء المطول فى سوق العمل الثانوية قد ينتج هذه السمات فى أفراد كانت لديهم فى البدء سمات سوق عمل أولية(١٢٤). إن سوق العمل "الثانوية" هى منطقة عمال الحضر الفقراء والأقليات العرقية.

وقد طور "دورنيجر" و"بيور" فكرة سوق العمل "الداخلية" فى نسخ لاحقة من النموذج، وقسموا سوق العمل "الأولية" إلى قسمين على الأقل[١٢٥]: المركزى والطرفى. ومن الممكن فى هذا النموذج المعدل تصور وضع يكون فيه قاع سوق الداخلى لشركة ما يحمل الكثير من خصائص سوق العمل الثانوى. وفى حين أن "بيور" و"دورنيجر" ليسا "ثوريين"- ولا يريدان أن يوصفا بذلك فإن ميولهما كينزية يسارية وينبع توجههما من تجربة حركات الحقوق المدنية فى الولايات المتحدة[١٢٦]. ونموذجهما لسوق العمل المجزأة يتعارض منهجيا مع الغريزة النيوكلاسيكية عند "تودارو" والتيار الرئيسى لاقتصاد العمل. وهما يقدمان تحليلا أكثر وعيا بعلاقات السلطة.

ويمكننا أن نضع تقرير بعثة منظمة العمل الدولية عن التوظيف عام ١٩٧٢ فى إطار هذين النموذجين لثنائية سوق العمل[١٢٧]. فقد "اكتشفت" البعثة القطاع غير الرسمى فى أسواق العمل الأفريقية وأعطت مصداقية لتحليلها السائد. وفى حين أن "سينجر وجولى" Singer & Jolly- المؤلفين الرئيسيين للتقرير- يشتركان فى المضمون التحليلى لتدودارو إلا انهما باشا العمل من وجهة نظر اليسار الكينزى ممثلا فى "بيور" و"دوربنجر" وقد فسرا اضطراب سوق العمل بضعف الروابط بين القطاع التقليدى الريعى والقطاع الحديث الحضرى. وقد حاولت الأنظمة الاستعمارية مواجهة المعدل المرتفع لدوران العمالة العالى من خلال إرساء تقاليد الأجور المرتفعة فى القطاع الحديث. وقد نجحت هذه السياسة فقط فى إحداث "تشوه فى أسعار العوامل" فى إطار سوق عمل مستقرة ، والنمو فى القطاع غير الرسمى؛ "كطريق للمجتمع" لتذليل أزمة فرص العمل المحدودة وزيادة أعداد

الباحثين عن عمل وتدهور الدخل الريفي!.

إن القطاع غير الرسمى هو قطاع نابض بالحياة يزدهر فيه التكيف الخلاق؛ فهو مقر فقراء العاملين. وعلى عكس القطاع الرسمى فلاتوجد فى القطاع غير الرسمى إلا قيود قليلة، أو لاتوجد على الإطلاق. وقد عرضت لأول مرة فى هذا التقرير فكرة أن يصبح القطاع غير الرسمى الآلة البديلة لاستعياب العمال والنمو التكنولوجى(١٢٩). ويتضمن هذا النموذج الثنائى فكرة أن اللامساواة والتباين غير ذات بال فى القطاع الرسمى.

وقد أصبح هذا القطاع منذ السبعينيات يتمتع بجاذبية خاصة من قبل مؤسسات صنع السياسة والهيئات الاستشارية، كآلية لإزالة العرض المفرط للعمل. فمع تدهور فرص التوظيف فى القطاعين الزراعى والاستخراجى فى نيجريا، فقد استهدفت الحكومة - فى وثيقتها الأساسية الخاصة بساسيات التنمية لأعوام ٧٥-١٩٨٠- اعتماد هذا القطاع كوسيلة رئيسية للتوظيف(١٣٠).

كما يشجع القطاع غير الرسمى فى ظل أزمة سوق العمل الناجمة عن نظام التكيف الهيكلى، لاستيعاب من هم فى وظائف من الناحية الشكلية، وكذلك أولئك المنضمين الجدد لسوق العمل. وقد انعكس هذا أيضا على رؤية "جاسبا" Jaspa لإمكانيات التوظيف فى أفريقيا، حيث يرى أن ٩٣٪ من جملة الوظائف الجديدة خلال التسعينيات يجب أن تأتى من القطاع غير الرسمى(١٣١).

ويبدو أن القطاع غير الرسمى يتمتع بحيوية خاصة. فأكثر من ٨٠٪ من رأسماله يتولد داخليا، ومايزيد عن ٧٠٪ من الموظفين المهرة يتلقون تدريبهم

داخل هذا القطاع فلديه مقدرة استيعابية عالية للعمل تولد عشرة أضعاف الوظائف التي يوفرها القطاع، الرسمي لنفس القدر من رأس المال[١٣٢].

ويتمتع هذا القطاع أيضا بجاذبياته الإيديولوجية الخاصة. هناك تفاعل حيوي لقوى السوق يؤمن تصريفا مستمرا للسوق. ويمكن أن يستخدم أيضا للتأكيد على التشوهات الموجودة في القطاع الرسمي[١٣٣]. وتتمثل جاذبية القطاع غير الرسمي عند النيوكلاسيكية المعارضين في رأسمالية الصغار المفعمين بالحيوية الذين يجتهدون في مواجهة الاقتصاد المفرط التنظيم.

وعلى النقيض يتسم القطاع الرسمي بقيود كبيرة، ويتسبب التدخل الحكومي والسطوة المفرطة للنقابات في عدم مرونة الأسعار. وتكبح قوى السوق بسبب مستويات الأجور التي تتدخل الحكومة في تحديدها . ويزيد التوظيف في القطاع العام الرسمي من تشوه أسواق المهارة والتعليم من خلال كونات الوظائف[١٣٤]. ويزعم بشكل عام أن الأجور أعلى من معدلات تصريف السوق. وزعم "نايت وسابوت" Kinght & Sabot في حالة تنزانيا أن بقاء الحراك الأفقي عند الحدود الدنيا يحقق مستوى عاليا من الأجور[١٣٥].

وفي تيار رأس البشري بالنسبة للنموذج الثنائي: ينتج التباين في الدخل والإنتاجية من التباينات في مواهب رأس المال البشري. ويشترك في هذا الموقف أيضا العديد من الكتاب السابق ذكرهم، ولكن نموذج رأس المال البشري وجد على أفضل صورة تفصلا عند "نايت وسابوت"، فقد ذكرا في دراسة مقارنة لكينيا وتنزانيا أن الاختلافات في الإنتاجية تتأتى بفعل مواهب أعلى لرأس المال البشري. وتوضح العينة الكينية مهارة إدراكية أعلى، وعموما يؤيد تفسير رأس المال البشري لعلاقة التعليم - الأجر "نتائج

بحثهم، على الرغم من وجود عوامل تفسيرية أخرى(١٣٦).

ولقد ركز البنك الدولي على "التشوه" الذى يتقوى Reinpercing بالتبادل بين أسواق العمل والتعليم. فقد زادت فاتورة الأجور الباهظة من نفقات الحكومة وقلصت وفورات الميزانية، رغم أن الأجور المرتفعة لا تعطى إلا لجزء صغير من السكان العاملين، ويصبح "إصلاح" التوظيف فى القطاع العام والحد الأدنى للأجور من أهم مكونات نظام التكيف لتحقيق "هدف المساواة وتقليص آثار التشوهات"(١٣٧). وقد كان لذلك صدى حديث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى الذى سار على خطى البنك الدولى لمدى مناقشة النفقات التعليمية فى بعض الأقطار الأفريقية، حيث يؤكد أنها منحازة Lopsided لأن ٨٢٪ منها يذهب للتعليم العالى والثانوى، ولأن الملتحقين بالتعليم الفنى يمثلون أقل من ٢٪ من جملة الملتحقين بالتعليم الثانوى فى أغلب أقطار أفريقيا، بل إنه يصل فى زيمبابوى إلى ١٪(١٣٨).

والنتيجة هى دائرة مفرغة من الأزمة الهيكلية: حيث تتعايش أسعار البطالة، والقدرة الاستيعابية المنخفضة بسبب تشوه أسعار العوامل و"المؤهلاتية" والمهارات غير المناسبة "لتنمية" القارة وتبرز الحركة العمالية فى هذه الأزمة، سواء من حيث نفوذها وسلطتها وقدرتها على ترويع صناع السياسة الضعفاء - مما يشوه السوق، أو من حيث تحالفها مع النخب الحضرية الأخرى. وفى كلا الطريقين يلحق الضرر إما بالعمال - أشباه البروليتاريا وفقراء الحضر فى نموذج أطروحة الأرستقراطية العمالية، أو الفلاحين فى نموذج أطروحة الانحياز الحضرى. وبالمقابل فإن القطاع غير الرسمى- مثلما الفلاحين- يزود عمال القطاع الرسمى بسلع أنتجت بأجور زهيدة

## مابعد الارثوذكسية الثنائية:

### العمال فى سوق العمل

يمكن تطبيق أغلب النقد الموجه لأطروحتى الأرستقراطية العمالية والتحالف الحضرى فى القسم السابق على النموذج الثنائى، وخاصة مفهومه عن مكاسب القطاع الرسمى. إلا أن هناك أيضا نقدا أكثر خصوصية للنموذج الثنائى. ومايهم بحثنا هو التركيز على ثلاثة جوانب رئيسية:

(أ) إن عدم تجانس القطاع غير الرسمى هو أكبر بكثير مما تفرضه الأرثوذكسية.

(ب) إن أغلب فعاليات القطاع غير الرسمى من العاملين بأجر وليسوا منظمى أعمال.

(جـ) إن موضوع الفقر الحضرى يؤثر على العاملين بأجر فى كلا الجانبين من الانقسام القطاعى. وإنه لمن الضرورى أيضا اختبار السلامة immtegrity التحليلى للنموذج الثنائى.

لا شك أن القطاع غير الرسمى يمثل مكونا رئسيا فى الاقتصاد الحضرى فى أفريقيا. إلا أن هناك تباينا كبيرا. ففى بنين يعمل ٩٥٪ من قوة العمل بالحضر فى القطاع غير الرسمى. غير الزراعى. وفى لاجوس يستخدم أكثر من ٦٠٪ من قوة العمل فى القطاع غير الرسمى وعلى الجانب الآخر نجد أن حوالى ٢٠٪ فقط من قوة العمل فى جيبوتى ولوزاكا ولومى تستخدم فى القطاع الرسمى[١٣٩]. ولا يبدو أن هناك تغيرا كبيرا بين أرقام السبعينيات والثمانينيات فيما يتعلق بحصة القطاع غير الرسمى. وبينما احتفظ القطاع

غير الرسمى فى سيراليون بنصيبه من التوظيف الحضرى، فقد نما خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٠ بمعدل نمو سنوى ٢ر٥٪، ولكن زاد حجم البطالة بمعدل أكبر[١٤٠].

إن القطاع الرسمى أقل تجانسا مما يفترض النموذج الثنائى الأرثوذكسى. وتوضح المسوحات التى أجريت على هذا القطاع فى السبعينيات وجود تباينات هامة من حيث الملكية والأصول الثابتة واستخدام العمل. وتنعكس هذه التباينات أيضا فى القطاعات الفرعية. ففى ياوندى بلغ متوسط رأس المال المستثمر فى القطاعات الفرعية للإنتاج والخدمات ٣٠٠ر٣٧٢ فرنك، وفى القطاع الفرعى للملابس ٤٠٠ر٩٧ فرنك؛ وكانت التباينات داخل القطاعات الفرعية كبيرة جدا، فالانحراف المعيارى فى القطاعين الفرعيين السابقين كان ٠٠٠ر٥٨١ فرنك و٠٠٠ر٩٩ فرنك على التوالى[١٤١]، وفى نواكشوط كان متوسط الأصول الثابتة لأعلى عشرة بالمائة من رجال الأعمال فى القطاع الفرعى للتصنيع أعلى بـ ٥٣٢ مرة من متوسط قيمة الأصول الثابتة للعشرة بالمائة فى المؤخرة . وكان التباين فى القطاع الفرعى للبناء أكثر وضوحا حيث بلغ ٣٠١٠ مرة[١٤٢]. كما أوردت المسوح نسب مماثلة للتباين فى لومى وكانو (شمال نيجريا) ولاجوس وجوبا ونيروبى. إلخ[١٤٣].

إن الدخول فى خانة رجال الأعمال ليس بالسهولة التى تفرضها الأرثوذكسية الثنائية. إذ يوضح مسح للقطاع غير الرسمى فى دار السلام أن الأمر يستلزم مرور ١٥ عاما حتى يتمكن التلامذة الحرفيون من تحقيق توظيف ذاتى[١٤٤] وينطبق نفس الوضع على كل أفريقيا جنوب الصحراء، فالمتوسط المرجح لعمر رجال الأعمال فى القطاع غير الرسمى فى أفريقيا هو

٣٦ عاما. وهناك اختلافات يعتد بها بين البلدان، لأن متوسط العمر فى جيبوتى وغينيا ومدغشقر حوالى ٤٠ عاما، وفى كينيا وليبريا ٣٤ عاما. والمتوسط المرجح لعمر المشروعات ٤٫٧ أعوام فى أفريقيا جنوب الصحراء، فهو فى ليبريا مثلا ٣ أعوام، وفى بوروندى يصل إلى ٦ أعوام. وواضح أن الفاعلين يكونون فى عقدهم الرابع قبل أن يصبحوا من صغار رجال الأعمال . ولكن تشير المعلومات إلى معدلات تآكل أو إفلاس عال فى هذا القطاع[١٤٥].

وقد حاول بعض الباحثين حل مشكلة الأرثوذكسية الثنائية مع معضلة عدم تجانس القطاع غير الرسمى مقترحين تجزء اكثر للقطاع . فيقترح "هاوس" House تقسيمه إلى قسمين: قطاع غير رسمى- جوهرى- أدنى يشير إليه باسم مجتمع الفقراء، و"القطاع الوسيط". ويميز "فيلدز" Fields بين "القطاع غير الرسمى سهل المدخل" و"القطاع غير الرسمى للمرتبة العليا". كما استخدمت تعبيرات من قبيل "القطاع غير الرسمى الأولى" والثالث .. إلخ. وفى محاولة من "كانابان" Cannappan لتجاوز النموذج الثنائى، يقترح مدخلا ذا ثلاث شعب:

(أ) الحاجة إلى التركيز على "الأنشطة الاقتصادية الموسعة لرأس المال" لتجاوز الانقسام إلى حديث/ تقليدى .

(ب) فهم أفضل لمكونات المجتمع "التقليدى" ومقتضياتها فى كيفية بناء العلاقات الحضرية.

(جـ) تحليل معمق للوحدات الاقتصادية الصغيرة فى القطاع غير الرسمى، وتأثير ذلك على الاختيارات المتخذة على مستوى الشركة والأسرة[١٤٦].

إن مشكلة النموذج الثنائى تكمن- مثل مشكلة التيار اللويسى- فى الخلل الجوهرى الذى يتسم به. فنموذج سوق العمل الثنائى ينتمى إلى ضرب من الأرثوذكسية الاقتصادية تنطلق فى تحليلها من موقع مكانى - مثل السوق، القطاعات ..إلخ. بدلا من أنماط أداء العمل والاستحواز على الفائض . ويعد مخطط "كانابان" نقطة بداية مفيدة، ولكنه ينطوى على خطر الانزلاق فى طريق اقتصاد العاطفة "Economy Of Affection" "لهايدن" Hyden . فعندما يخفق النموذج التأملى يصبح إغراء العودة إلى التنوعات العرقية أكثر قوة- وهو أمر مميز عند الأفارقة، وحسبما يقول "مامدانى" فإن التقليدى ليس تقليديا" [١٤٧]. لقد تغيرت الصورة الأفريقية- بغير رجعة- بفعل الحقبة الاستعمارية وتجربة مابعد الاستعمار ، فقد أصبحت أكثر من أن تكون مجرد "المجتمع التقليدى" ويطفح مفهوم "القطاع غير رسمى" بانعدام الدقة، ولن تفيده إشارة "سينجر" إلى الزرافة[١٤٨]!.

كما أن القيمة البحثية فى نموذج "تودارو هى أيضا محل شك. فهذا النموذج - كما سيلاحظ "جمال وويكس"- يأخذ شكل "انطباعات سطحية لجيل من ممارسى التنمية". إنها تحليلاتها التى أرجعت المشكلة المعقدة والمستفحلة للهجرة إلى الحضر- إلى متغيرين (هما معدل البطالة الحضرى وفجوة الدخل بين الريف والحضر) قد لفتت انتباه الأكاديميين وصناع - السياسة... ولم يلتفتوا كثيرا إلى أن جميع المتغيرات الثلاثة للنموذج مشكوك فى صحتها نظريا[١٤٩].

فالبطالة مفهوم مشكوك فيه فى إطار علاقات سلعية محدودة، "ونادرا"

مايقاس بحذر تباين الدخل بين الريف والحضر، ونادرا ما يؤخذ فى الاعتبار التباين الاقتصادى بين الريفيين والحضريين؛ وهو وثيق الصلة بالهجرة"[١٥٠] والهجرة من الريف إلي الحضر "أكثر تعقيدا بكثير من مسألة القادمين الجدد إلي دائرة الباحثين عن وظيفة". ويقضى التحليل الإمبريقى لفجوة الدخل بين الريف والحضر المتغير التفسيرى الرئيسى إلى نتائج مضطربة إحصائيا" ويدعون أن الشواهد المتاحة " تبين أن المحللين قد نمذجوا بصورة خاطئة- لمدة عقدين من السنين على الأقل - ديناميات سوق العمل فى أفريقيا جنوب الصحراء[١٥١].

ويوضح هذا النموذج - سواء الأصلى منه أو لفيلدس أو الصور المعدلة أو"باوسل" أو "كوليير" Fields, Bousell or Collier والذى انتشر مرة أخرى فى الثمانينيات- أن الأدلة مازالت غير كافية لإزاحة المنافحين عن النيوكلاسيكية. إن النموذج - مثل بقية الأرثوذكسية الاقتصادية يستمد جذوره من التجريد المنطقى. وأى مشروع نظرى ينطلق من تأملات المحللين المجردة- وليس من الخبرة الملموسة- من الصعب مقارعته بالدليل الإمبريقى المناقض . وأينما يصطدم التأمل النظرى بالواقع ترى نماذج التجريد المنطقى أن الواقع هو المشكلة!

إن الدخل الأكثر إثمارا لدراسة (العمال فى) سوق العمل لا يكون إلا من منظور الملكية، وأداء وظائف رأس المال و العمل، والاستحواذ على الفائض. وقد استخدم "هوجون وجيرى" Hugom & Gerry مفهوم الإنتاج (البضاعى) الصغير لتعريف بعض أنشطة القطاع "غير الرسمى"[١٥٣]. ويقترح "جيرى" مصفوفة مبنية على خمسة أشكال من استخدامات العمل

لتوليد الفائض تشمل : العمل المأجور المباشر، العمل المأجور الموسمى، العمل المأجور المقنع، الإنتاج الصغير، والبروليتاريا الرثة[١٥٤]. ومازال مطلوبا الكثير من العمل فى هذا المجال . وتنتمى أقسام من القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرأسمالى الناجز، كما يتطلب الأمر فصل الإنتاج البضاعى الصغير عن توسطه بين التجارة والخدمات . وتختلف الأنشطة الرأسمالية الصغيرة عن الإنتاج أو التوسط التعاونى. كما يختلف ماسح الأحذية عن النشال؛ مالم يجمع بين النشاطين!

وبالنسبة لشبكتنا البحثية هناك موضوعان مهمان أبرزهما مشروع "جيرى" الأول: حول طبيعة واتساع التوظيف بأجر فى القطاع "غير الرسمى" - سواء كان مقنعا أو واضحا. وإذا كان البعض يرى أن التوظيف بأجر يمثل فقط جزءا صغيرا من العمل فى القطاع غير الرسمى[١٥٥] فإن "جاسبا" Jaspa تشير إلى أن التوظيف بأجر - وليس التوظيف الذاتى- هو الشكل السائد فى القطاع غير الرسمى. ويوضح مسح أجرى عام ١٩٨٤ أن أكثر من ٦٦٪ و٧ر٦٩٪ من فاعلى القطاع غير الرسمى فى دار السلام وأديس أبابا (على التوالى) عاملون بأجر، كما يوضح مسح أجرى فى أبيدجان عام ١٩٨٥ أن ٨ر٧١٪ من الأسر تحصل على دخلها من الأجور ،بينما تحصل ٧ر٢٣٪ من الأسر على دخلها من التوظيف الذاتى وحده، ويعمل "أغلبية السكان" من أجل الأجر لا الربح[١٥٦]. وتتمثل أهمية ذلك بالنسبة لبحثنا فى إدراك أن مفهوم الحركة العمالية يتجاوز التقسيم القطاعى. أن الاعتماد على بيع قوة العمل وعدم الاضطلاع بالوظائف الكلية لرأس المال يشكل قاعدة الحد الأدنى لجماعة المصالح التى ندرسها

فى القسم التالى. وهناك أيضا قسم فى هذه الجماعة لأصحاب التوظيف الذاتى .

والموضوع الثانى هو العلاقة بين القطاع السلعى الصغير وقطاعى الشركات متعددة الجنسية ورأسمالية الدولة. فرخص السلع المعيشية يسمح بدفع أجور بالغة الانخفاض فى القطاع الرسمى. ولهذه العلاقة مدلولاتها فى فهم الفقر . وهناك مضاعفات سياسية لأثر السياسات على الجماعات المكشوفة عبر الانقسام القطاعى، وهو ما قد يفسر جزئيا موجة الانتفاضات الحضرية فى العام الماضى. ويتوجب علينا بحث هذه الروابط . فقد أوضحت دراسات الفقر الحضرى التى تجرى منذ السبعينيات أن العاملين بأجر هم الخاسرون فى توزيع الدخل، وأن العاملين بأجر من ذوى الدخول المنخفضة هم الأكثر انكشافا . ومن الضرورى أن نوسع اهتمامنا بسوق العمل الريفى، ويجب علينا أيضا أن نركز على دراسة الجماعات المكشوفة مراعين تقسيماتها حسب النوع والعمر والمؤهل والوظيفة.

## سوق العمل والتكيف الهيكلى والحركة العمالية

كان لأنظمة التكيف الهيكلى أعمق الأثر على أفريقيا خلال السنوات العشر الأخيرة. وقد اضطلع حوالى ٣٥ بلدا فى أفريقيا حتى الآن – أو يحاول الاضطلاع- بتنفيذ برنامج أو أكثر من برامج التثبيت أو التكيف. وما يهمنا هنا هو أثر التكيف على سوق العمل. ومن منظور الأرثوذكسية الاقتصادية فإنه لابد وأن يستهدف العمال. فيجب تحطيم قوتهم كجزء من التحالف الحضرى الطفيلى الذى يشوه فعاليات قوى السوق ويشكل حوافز

دخول إلى سوق العمل ويحصل على الريع. وقد تلقت الطبقات التى تعمل بالأجر ضربات قاسية بفعل تخفيضات الميزانية وعمليات الخصخصة وتخفيض سعر صرف العملة المحلية وتحرير الأسعار- والتى طلب تنفيذها صندوق النقد الدولى. وتؤثر إعادة هيكلة سوق العمل على العمال على كل المستويات: الفردى، الأسرى، الجماعى (الطبقة- الحركة). وهناك ثلاثة أنماط لتحقيق مطلب مرونة سوق العمل: "مرونة الأجر- المرونة العددية (أو التوظيف)- والمرونة الوظيفية"[١٥٧]، وتشير الأخيرة إلي الاستخدام المرن للعمل داخل المنشأة.

وتتجلى أكثر المضاعفات مباشرة التى تلحق بسوق العمل فى "المرونة العددية" فقد ارتفعت البطالة الحضرية فى أفريقيا جنوب الصحراء فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ بمعدل حوالى ١٠٪ سنويا؛ أى من ٨ر٢ مليون إلى ٥ر٤ مليون. وبينما كانت قوة العمل المقدرة تزداد حجما انخفض مؤشر التوظيف بأكثر من ١٥٪ فى الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧[١٥٨]. بيد أن هناك بعض التباين الملموس بين الدول، فكان المعدل فى بتسوانا ٢ر٣١٪ وفى نيجريا ٧ر٩٪[١٥٩]. وجاءت زيادة البطالة عادة نتيجة لبرنامج التثبيت فى أغلب بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ففى- توجو- مثلا - كان شرط ترتيب تسهيلات الائتمان لعام ١٩٨٥ هو تطبيق التحرير الكلى لاقتصاد الدولة[١٦٠] .وخلال الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٠ ألغيت وظائف كثيرة نتيجة الإحالة المبكرة للمعاش وتصفية المؤسسات المملوكة للدولة وسياسة الخصخصة[١٦١].

ويعد تركيب البطالة من أهم أبعادها فى عقد الثمانينيات . فقد زادت البطالة بين الشباب بمعدل أكبر من إجمالى العاطلين. ففى نيجريا مثلا كان ٢٠٪ من العاطلين فى منتصف السبعينيات ممن هم تحت سن العشرين، إلا أن النسبة مع أواسط الثمانينيات بلغت ٥٠٪(١٦٢)، وهى مشكلة أكبر من أن ينظر إليها "كفجوة توظيفية"، فهى تشير إلى تقلص حاد فى سوق الوظائف، الأمر الذى يجعل الوافدين الجدد إلى أسواق العمل فى وضع بالغ الضعف. وتوضح دراسات حديثة لمنظمة العمل الدولية والبنك الدولى وجود انخفاض حاد فى نمو التوظيف فى القطاع العام فى الثمانبيات(١٦٣). كما توضح بحوث ميدانية فى سبعة أقطار فى أفريقيا جنوب الصحراء - تتفاوت بين كوت ديفوار وموريشيوس- أن نسبة كبيرة من المتعطلين تتشكل من الحاصلين على تعليم فاتويو مابعد الثانوى. وتوضح المعلومات المتوفرة عن العمل فى نيجريا انخفاضا حادا فى التعيين، وخصوصا بالنسبة للحاصلين على تعليم ثانوى وجامعى. وتلاحظ "جاسبا" أن هذه البحوث الميدانية تناقض الأطروحة القائلة أن بطالة المتعلمين لا ترجع إلى تعليمهم، وإنما إلى صغر سنهم(١٦٥).

كما لايبدو أن صياغة "سابوت" بشأن البطالة الطوعية صحيحة، حيث يفترض أن البطالة الممتدة ترجع إلى موازنة العاطل عقليا بين التكلفة الحدية لخسارة الأجر الراهن ومنافع الحصول على وظيفة ذات أجر كبير. فكما أوضح "ستاندنج" فإن فكرة البطالة الطوعية لا تعدو أن تكون تبريرا فكريا للسياسة (١٦٦). ومع ذلك فهناك القليل من الدراسات حول طول فترة البطالة، وعما يحدث للمستخدمين أنفسهم. وقد ذكر "لاشود" أن دراسة

ميدانية أجريت على أولئك الذين تضرروا بأول عملية كبيرة لتسريح العمالة فى المؤسسات التابعة للدولة بالسنغال - توضح أن ٥٠٪ منهم لم يجدوا عملا طوال عام بعد تسريحهم. أما الذين حصلوا على عمل "فإن إعادة إدخالهم لسوق العمل تنحو إلى إعادة إنتاج أنماط لهياكل ووظائف سوق العمل وجدت قبلا" (١٦٧). وتوضح الأدلة زيادة فترة البطالة بالنسبة للوافدين ثانية إلى سوق العمل.

إن ما يقلق الأرثوذكسية هو ترافق ارتفاع البطالة مع الانخفاض الحاد فى الدخل الحقيقى- أى مرونة الأجر. وقد أشرنا إلى بعض الأعمال فى هذا الصدد فى القسم الأول. وقد كان انخفاض الدخل دراماتيكيا على وجه الخصوص فى سيراليون وتنزانيا وأوغندا- وهى تطبق التكيف، كما يوجد اتجاه مشابه فى كوت ديفوار والسنغال ونيجريا(١٦٨). وكما يلاحظ "جمال وويكس":

"إن الادعاء بأن العرض الزائد لخدمات العمل (أو أى سلعة) يعنى أن سعرها عال جدا ، قد دحض بالفعل منذ عقد مضى، لأنه مبنى على نموذج التوازن العام الوالراسى Warlasian الذى لا يحدث فيه التبادل عند اسعار عدم التوازن تلقائيا (وبالتالى) يكون كل التكيف تلقائياً. إن بعث هذا الادعاء مرة أخرى اليوم فى الغرب يعكس تغيرا فى المناخ السياسى العام والذى أصبح أكثر تقبلا لمثل هذا التفكير المحافظ، بصرف النظر عن قصوره النظرى"(١٦٩).

إن دلالات تناقص الدخل وفرص التوظيف لعميقة بالنسبة للعمال. وهناك نقص فى الدراسات التى تفصل أثر ذلك على استجابات الأسرة

والفرد وجماعة العمل والمستوى الصغير micro . فكل الأعمال التى رجعنا إليها بشأن الفقر وإعادة هيكلة سوق العمل إما أن تكون مبنية على بيانات محلية أو تكون لا تزال فى مراحلها الأولى. إن إعادة هيكلة سوق العمل تؤثر على العمال كجماعة وكأسر خاصة فيما يتعلق بالانضمام إلى سوق العمل. وتوضح دراسة لهذا الأثر فى أوغندا مايلى:

أ- توقفت طبقة العاملين بأجر عن الوجود كوحدة متميزة .

ب- من أجل تحقيق استراتيجية الإبقاء على الأسرة يعاد بناء الروابط مع الريف . وأحيانا يعود جزء من الأسرة إلى المناطق الريفية للعمل فى زراعة الأرض.

جـ- هناك مشاركة متزايدة فى الحضر- على المستوى الفردى فى القطاعات "الحديثة" وغير الرسمية، إلى حد صعوبة التمييز بين الأسر على أساس قطاعى .

د- هناك تغير فى الاستهلاك (١٧٠).

وتشير بعض الدراسات إلى قيام العامل بوظيفتين كوسيلة للتغلب على تدهور الدخل(١٧١). ولكن مازالت الأدلة قليلة على وجود زيادة فى ذلك منذ السبعينيات .كما لا يوجد دليل على أن "القيام بوظيفتين" لايعيد إنتاج فرص التوظيف فى سوق العمل القائم ومساوئها. ومازال هناك نقص فى الأدلة على أن الذين يقومون بوظيفتين يحققون دخلا مساويا لدخلهم قبل فترة التكيف . كما كان لإعادة هيكلة سوق العمل مضامين هامة على مستوى النوع (ذكور / إناث) يجب دراستها . وقد كان إلغاء قوانين حماية سوق العمل من أحد شروط التكيف(١٧٢) . وإن تنفيذ هذا الشرط سوف يؤثر

على النساء بدرجة أكبر، فضلا عن المؤثرات الأخرى لإعادة تكيف سوق العمل. فالنساء، أولا، هن الأكثر عرضة للعمل فى الأعمال ذات الأجر المنخفض والساعات الطويلة، وذلك على هامش القطاع "الرسمى" وحتى فى القطاع "الرسمى" قد نجد النساء فى الوظائف الدنيا أساسا؛ كما يمكن أن يفقدن الحماية القليلة القائمة- مثل الحد الأدنى للأجور والقيود التشريعية على ساعات العمل..إلخ. ثانيا: مع تدهور نسبة الالتحاق بالتعليم فى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الثمانينيات- والناتج عن تدهور العوائد الخاصة على "رأس المال البشرى"- فإن الضرر الواقع على الأطفال الإناث قد يكون هو الأسوأ . كما تضاف إلى مشاكل الأسر بشأن قراراتها فى الانضمام إلى سوق العمل مشكلة عمل الأطفال ولهذه الموضوعات دلالاتها على تداول الفقر بين الأجيال.

هناك عمل كبير يجب إنجازه فى هذا الشأن، على الأقل بسبب ما تنطوى عليه التغيرات فى سوق العمل من دلالات رئيسية بالنسبة لتعريف الحركة العمالية، ويمكن "لتوارى" الطبقات العاملة بالأجر وسط فقراء الحضر أن يحفز على انبثاق حركة عمالية عميقة الجذور فى المجتمع المدنى يزيد من مقدرتها على التأثير فى صنع - السياسة أو تدعيم مؤسسات صنع السياسة الأهلية . وسوف يؤدى هذا التطور الأخير إلى توسيع نطاق المشاركة الديمقراطية فى المجتمع ، مما يقوض نظام الحزب الواحد. ويمكن لهذه العملية أن تؤدى إلى نتيجة مضادة تماما. فمهما كان النفوذ السياسى للمنظمات العمالية فإن فعاليتها يمكن أن تتوقف تماما فى ظل الكدح الساحق من أجل البقاء.

كما أن ذيوع الفقر فى أسواق العمل الريفية والحضرية ، والناتج من إعادة هيكلة سوق العمل، يستحق دراسة مفصلة. ويجب أن تكون هناك معالجة ملموسة لمناقشة الادعاء القائل- فى بعض الدراسات التى ترعاها البنوك - بأن عبء التكيف لا يقع على عاتق الطبقات الريفية (١٧٣). وهناك حاجة لتحقيق فهم أفضل لأثر التغير فى البيئة السياسة على القدرة التنظيمية للنقابات ، وكذلك آثار المناخ السياسى للتكيف - خاصة السعى لتحقيق مرونة الأجور- على قدرة النقابات على حماية أعضائها، وماهى الأشكال التى يتخذها الضغط داخل المنشأة من أجل مرونة استخدام العمل؟ وكيف يؤثر ذلك على الحركة العمالية؟ تلك بعض الأسئلة التى تريد شبكتنا البحثية دراساتها . وهى أسئلة ذات مضمون منهجى هام. إن أدوات البحث الميدانى للقوى العاملة ليست قادرة حاليا على الإمساك بهذه الاتجاهات، وهى بحاجة إلى تجديد كامل كما يقترح "هاوس"(١٧٤).

## الحركة العمالية. السياسة والديمقراطية فى افريقيا

عادة ما ينظر إلى التفاعل- فى المجال السياسى- بين الحركة العمالية وصنع- السياسة على أنها الأكثر مباشرة . وينقسم التحليل فى هذا القسم إلى جزئين . الجزء الأول يراجع الأعمال حول العمال والسياسة فى أفريقيا. والجزء الثانى يحصر النقاش فى دور الحركة العمالية فى النضال من أجل الديمقراطية. ويشير هذا إلى مستقبل العلاقات السياسية فى أفريقيا. وحتى يكون تنظيم النقاش مثمرا يجب بناؤه على أساس مناقشة كل من الطروح النظرية المختلفة. ويمكننا التحدث عن أعمال فى إطار النظرية( التركيبة)

النيوكلاسيكية، وكذا أعمال فى إطار الخطاب الماركسى- الراديكالى. والأعمال من النوع الأول يمكن أن تغطى - كما أوضحنا سابقا- مساحة واسعة تبدأ من يمين النيوكلاسيكية إلى يسار الكينزية. وقد تختلف هذه الأعمال شكلا؛ إلا أن هدفها يظل واحدا، وهو الحفاظ على جوهر الوضع القائم. أما المجموعة الثانية من الأعمال فهى تنطلق من منظور إعادة التنظيم الجذرية للعلاقات السياسية وعلاقات الملكية. وقد ألقينا الضوء فى الأقسام السابقة على الأعمال التى تناولت مأزق النمو الاقتصادى وتوسيع العوائد الاجتماعية للعمل. كما ناقشنا أيضا الأعمال التى تطرقت لأطروحة التحالف الحضرى. ومن الضرورى أيضا إلقاء الضوء على أعمال مجموعة ثالثة، نسميها هنا بالمدرسة التحديثية الجديدة. ويشترك أنصار هذه المدرسة مع الباحثين الليبراليين المحافظين الآخرين فى الاتجاه إلى النظر للسياسة - وكذلك مشكلة الدولة فى أفريقيا - كعملية داخلية أساسا(١٧٥). وتعد أعمالهم ارتدادا إلى النظرية التحديثية فى فترة ماقبل السبعينيات.

## العمال، السياسة، وضع السياسة

اهتمت أغلب الأعمال السابقة الذكر فى المدرسة المحافظة - الليبرالية، فيما يتعلق بالعمال والسياسة، ببناء الأمة (العملية السياسية) ودلالاته بالنسبة للنمو الاقتصادى. وإذا كان "كاسالو" Kassalaw قد تمسك فى الستينيات بأن النقابات تمثل قوة فعالة فى بناء الأمة، فقد كانت المفاهيم قبله وبعده ملتبسة. وطبقا لما رأى "كاسالو" فإن النقابات بقدرتها على ضم أعضاء من الجماعات العرقية المختلفة فى مجتمع يعانى من انقسامات

بدائية، تكون عنصرا أساسيا فى بناء الأمة وبالتالى فالنقابات قادرة على ترويج وعى يتجاوز العرقيات[١٧٦]. وقد تجلى تأثير النقابات هذا- على المستوى الوطنى- فى بلدان مثل نيجريا وزامبيا وغرب أفريقيا المتحدث بالفرنسية. وقد أخفقت المحاولتان اللتان تمتا فى الستينيات لإنشاء نقابات إقليمية (فى شمال نيجريا وبيافرا)، وكان الانضمام لهذه النقابات يتم تحت الإكراه، وخاصة فى مناجم القصدير فى شمال نيجيريا.

إلا أن "هايدن" يزعم على النقيض من ذلك أن "النقابات مخترفة بالعلاقات المتأثرة بالسياسة القبلية"، وأنها أصبحت امتدادا لصيقا للسياسة القبلية[١٧٧]. وإذا كان هايدن قد بالغ التأكيد على ذلك انطلاقا من التجربتين الكينية والتنزانية، فإن أغلب الدراسات المشار إليها سابقا تشكك فى مدى انطباق نموذج "هايدن" على كل من البلدين. وهناك أمران جليان: الأول- هو نجاح قارة الدولة والحزب فى تنزانيا فى انتقاء القيادة النقابية ضمن آليات الدولة والحزب. ومع ذلك فإن نفوذ الدولة والحزب هناك - كما فى زامبيا وغانا وكينيا- مركز أساسا فى الاتحادات النقابية على المستوى الوطنى، كما أن سيطرة هذه الاتحادات على النقابات التابعة لها ضعيفة، وهى منعدمة بالنسبة للنقابات المحلية. ومن الصعب التحدث- فى حالة تنزانيا- عن "سياسات قبلية"، وقليل من النقابات الذى كان مسرحا لمثل هذه السياسة. والأمر الثانى- أن هناك مايدل على أن إذعان أعضاء النقابات لها فى كينيا وتنزانيا هو أمر مفروغ منه. وهناك شك قليل بأن الحزب كان أكثر سيطرة عنه فى البلدان الأخرى. إن معضلة الدولة والحزب فى تنزانيا كانت الجمع بين السيطرة على الحركة العمالية وقدر من التسامح

السياسي النسبي[١٧٨].

ومع ذلك تظل الحاجة ماسة إلى مزيد من البحوث في مجال علاقة الدولة بالحركة العمالية. فقد ركزت أغلب الأعمال على علاقة الدولة بالنقابات متجاهلة الشرائح الأخرى من الحركة العمالية. وهناك حاجة إلى إعادة تقسيم النقابات على ضوء الاختلافات الهامة بين المراكز العمالية والنقابات العامة والنقابات المحلية. ولا يصح النظر إلى السيطرة على التنظيمات المركزية للعمال على أنها تتماس مع معنى السيطرة على الحركة النقابية ككل. وعلاوة على ذلك فإن تصور المراكز النقابية كأدوات للدولة، يمكن أن يتهدد المشاركة النقابية في الحركة من أجل الديمقراطية.

إن انتقاء دولة الحزب الواحد للقيادة النقابية قد مثل دافعا للبحث- منذ الستينيات- في العلاقات بين العمال والسياسة. ويزعم أغلب الباحثين أن قدرة العمال على التأثير في العملية السياسية كانت تترجم عبر القادة النقابيين المستوعبين أو السياسيين الذين يقودون النقابات. وقد أصبحت الفواصل مشوشة بين القيادة النقابية والمسئولين الحكوميين والحزبيين في العديد في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء[١٧٩]. وفي العديد من الحالات يضطلع المسئولون في جهاز الدولة التنفيذي بتعيين القادة النقابيين. ولكن من الواضح أيضا المقاومة التي يبذلها في ذلك أعضاء النقابة، ومن الأمثلة على ذلك حالتا زامبيا وغانا. وإذا كان انتقاء القادة النقابيين وإدماجهم مباشرة في آليات الدولة- حيث يأتي الوزراء من وسط قادة عماليين سابقين- يقترب من فكرة "الموند" Almond عن التمفصل المصلحي المؤسسي Institutional Interest Articulation إلا أن الخبرة

الخاصة بتأثير العمال فى السياسة وصنع السياسة أقرب إلى أن تكون نوعا من التمفصل المصلحى الاتحادى Associational Interest Articulation، وبمعنى آخر تمفصل مصالح خارج آليات الدولة(١٨٠). وسوف نناقش الفكرة الأخيرة بتوسع فيما يلى. تعرف المؤسسات الثلاثية فى الدولة التعددية بوصفها الوسيلة الأولية للتأثير السياسى النقابى على صنع السياسة. وهى فى العادة مؤسسات السلطة المضطلعة بالسياسات التى تؤثر بشكل مباشر على العاملين بأجر المنظمين . وتتشكل مثل هذه المؤسسات من القادة النقابيين وممثلى أصحاب الأعمال ومسئولين حكوميين . إن النمط المصلحى المؤسسى أكثر تكاملا مع الدولة من التمفصل الاتحادى(١٨١). والعنصر المميز فى أغلب الأعمال الليبرالية- المحافظة هو النظر إلي النقابات بوصفها مرادفا للحكومة العمالية، ولايفرق بعض الباحثين بين قادة النقابة وعضويتها.

وتختلف وجهات النظر حول التمفصل المصلحى الاتحادى، ويتجلى ذلك بدرجة أكبر فى النماذج التحليلية. ففى التيار الليبرالى- المحافظ نجد من الأفكار المهيمنة على تحليل التفاعل بين النقابة والدولة- مفهوم "النقابة السياسية". وقد قامت بعض التحليلات فى الستينيات- وفى الثمانينيات فيما بعد- بمقابلة هذه النقابية "بالنقابة المسئولة" فى العلاقات الصناعية بالولايات المتحدة. وقد عرف "ميللين" Millen النقابية السياسية بأنها "الوقت والفكر" اللذين يكرسهما القادة النقابيون "للعمل السياسى المباشر"، ومن خصائصها أيضا الاستخدام المتواتر للفعل الجماهيرى المباشر... لتأييد هدف غير صناعى....ونزوع ملحوظ نحو "الحركية"(١٨٢). وقد أضحت

أطروحة ميللين" بشأن انتشار النقابية السياسية- موضع تساؤل العديد من الباحثين إلا أنه كان على الأقل نقطة انطلاق لباحثين آخرين.

وفى محاولة لوضع "تحديد صارم" لهذا المفهوم حدد "بتلر وبرج" Butter & Barg بعض عناصر النقابية السياسية فى أفريقيا. وما يهمنا هنا العنصران الآتيان:

١- الرابطة القوية بين النقابة والحزب.

٢- انغماس الحركة العمالية وفعاليتها فى "أنشطة سياسة ملموسة"(١٨٣).

ويتطابق العنصر الأول مع التمفصل المصلحى المؤسسى، وقد تحقق الكثير من ذلك فى العديد من دول الحزب الواحد وإبان النضال ضد الاستعمار، إلا أن التأثير فى صنع- السياسة لم يكن واضحا على الدوام. وقد يحقق القادة النقابيون بعض المكاسب من تولى المناصب الوزارية والدبلوماسية ، إلا أن ثمن ذلك هو خضوع النقابة للحزب.

وتشترك النقابات فى أنشطة سياسية مثل "القيام بالإضرابات من أجل أهداف سياسية محددة جيدا، ولا علاقة لها بالمصالح قريبة الأمد للعاملين بأجر . ويرى "بتلر وبرج" أن هذا كان الاستثناء - أكثر من أن يكون القاعدة - فى أفريقيا . فعندما تجازف النقابة بالقيام بمثل هذه الأنشطة- كما حدث فى سيراليون ونيجريا فى الخمسينيات- "تكون النتيجة واحدة- الفشل"(١٨٤) وقد كان لهذا الموقف صداه عند كثير من الباحثين بعد ذلك(١٨٥). وكما ذكرنا فى مكان آخر(١٨٦) فإن مشكلتنا مع هذا الوضع مزدوجة.

أولا: إن السياسة تعرف- مؤسسيا - بأنها ما يفعله السياسيون، وليس

عمليات يومية لعلاقات السلطة. إن مثل هذا التعريف يعجز عن تفسير كيف أن الأشكال غير المؤسسية لتمفصل المصالح- أو حتى الأعمال اليومية البسيطة للعاملين بأجر تؤثر صنع السياسة وتنبع من هنا المشكلة الثانية والإضراب الذى استخدمه "بتلر وبيرج" لتوضيح بعض امثلة النقابية السياسية، كان يدور حول الاجور وظروف العمل. إما "تسييسه" بسبب تداخل علاقات التوظيف وعلاقات السلطة . ويكون الأمر أكثر فى ظل الوضع الاستعمارى. وإذا كانت السياسة تدور حول علاقات السلطة اليومية؛ فإن المطالبة بزيادة الأجر ليست أقل تسيسا عن ذلك وكما أصبح واضحا فإن دفاع النقابات عن حقوق العمال- فى سياق تطبيق التكيف الهيكلى- هو عمل سياسى صريح(١٨٧).

والتصور السائد عن تأثير النقابات على سياسات العمل- تصور مباشر سطحى وسلبى. ويورد "بيرج وكيلبى" Berg & Kilby المثال النيجرى على كيفية تعرض عملية تحديد الأجر للتشوهات بسبب طغيان نفوذ النقابات على صانعى- السياسة أو بسبب انعدام العزم لدى السياسيين(١٨٨). ومن الطبيعى أن تؤدى الفكرة التى ترجع جمود السوق إلى نقص عزيمة السياسيين - إلى إفساح الطريق لفكرة التحالف بين السياسيين والحركة العمالية فى سبيل الحصول على الريع.

أما العديد من الكتابات الراديكالية بصدد أثر الحركة العمالية على الدولة- فيختفى بازدهار الوعى الثورى داخل الحركة، أو على الأقل ببروز التمفصل المصلحى المستقل للطبقة العاملة؛ فى مواجهة التمفصل المصلحى لمسئولى الدولة ورأس المال. وتعد بعض الأعمال مثل أعمال "سمبينى عثمانى" Sembene Ousmane من قبيل تاريخ اجتماعى للطبقة

العاملة. وتصنف هذه الأعمال بدرجة أقل كأعمال أدبية . وقد أبدت الحركات العمالية فى زامبيا وغانا ونيجريا تأكيدا قويا على مصالحها المستقلة وكذا أثبتت قدرتها على الضغط على الحكام بالمطالب الشعبية. إلا أن الحركات العمالية فى زامبيا ونيجريا ليست مطابقة لتجربة أقطار أفريقيا جنوب الصحراء. فقد أفرزت الحركات العمالية النيجرية أبطالا شعبيين للطبقة العاملة يفخر بهم اليسار(١٨٩). كما كشفت الحركة النقابية النيجرية عن قدرة كبيرة على التمفصل مع مظالم الطبقات الاجتماعية الأخرى المقهورة . ويتوقف هذا على درجة توقع الجماعات الأخرى لاضطلاع الحركة العمالية بدور القيادة فى مقاومة سياسات الدولة المناهضة للشعب وكذلك المدى الذى يمكنها الوصول إليه فى ذلك(١٩٠).

وقد انشغل معظم الباحثين بدراسة قدرة المعارضة لدى الحركة العمالية. فألقى "أونيمود" Onimode الضوء على "النضالات الحازمة" للعمال ضد القوى المساندة للاستعمار الجديد(١٩١). وكتب "واترمان"Waterman ملاحظا "المدى الذى وصلت إليه النضالات السياسية القاعدية للعمال فى إعاقة تطور الرأسمالية الطرفية، الأمر الذى أجبر الدولة على محاولة احتواء منظماتهم"(١٩٢). وفى ظل تطبيق سياسات التكيف الهيكلى زادت عمليات إشاعة الاضطرابات فى النقابات وانتهاك الحريات النقابية ومحاولة احتواء قيادة التنظيم النقابى المركزى. وعموما فإن البحث فى الحركات العمالية عادة ما يميل إلى الغرض أو الرومانسية، وهناك حاجة ماسة لتفادى الاثنين.

إن هناك حاجة أكبر لمزيد من البحث فى التاريخ الاجتماعى المعاصر للعمال. وهناك حاجة ماسة لتجاوز "نموذج عجز" العمال عن الاضطلاع

بدورهم فى السياسة (والتنمية)، حتى فى حالة نيجريا، كما أن استهداف العمال على نحو خاص من قبل سياسات التكيف يتطلب بحثا واسع المدى لاستجابات القواعد وطبيعة الروابط التى تنشأ داخل الحركة العمالية، وبين الحركة وغيرها من الجماعات الاجتماعية فى المجتمع. وهذا يقودنا إلى المسألة الملحة بشأن الحركة العمالية والنضال من أجل الديمقراطية فى أفريقيا.

### الحركات العمالية والنضال من أجل الديمقراطية فى أفريقيا

إن إشاعة الديمقراطية فى الحكم هى أكثر القضايا السياسة إلحاحا فى أفريقيا اليوم. ودور العمال كحركة اجتماعية هو دور حاسم فى هذا المجال. وينقسم الباحثون الذين يدرسون القوى المناهضة والمناصرة للحكم الديمقراطى والثقافة الديمقراطية- ينقسمون إلى معسكرين. أولهما المدرسة التحديثية الجديدة، التى ينظر الباحثون المنتمون لها إلى أزمة الحكم الديمقراطى فى مجملها كنتيجة لسيطرة قوى صغيرة محلية. وتنطوى أعمالهم على نظرة تشاؤمية مفرطة إزاء قدرة الأفارقة على إقامة حكم ديمقراطى. وهم يعرفون الأزمة بانها أزمة حكم. أن «منتج معرفتهم» حسب تعبير "مامدانى"- يتمركز حول الدولة، ومن ثم تصبح أزمة الكتلة الاجتماعية السائدة هى أزمة كل الأفارقة. ويعد "هايدن" و"جوزيف" من أهم ممثلى التحديثية الجديدة(١٩٣).

وتنطوى أعمال التحديثية الجديدة على النفى الضمنى للعامل الخارجى لأزمة الديمقراطية فى أفريقيا ويصاغ النقاش حول الحكم فى أفريقيا بشكل متزايد- بعبارات من قبيل الفساد والعمالة والتراتبية و"الدولة الأفريقية

المعلقة" و"اقتصاد العاطفة" وفى ظل غياب القوى الاجتماعية- أو غياب مقدرتها على المطالبة بالديمقراطية والنضال من أجلها، فإن النظام الديمقراطى يجب فرضه من الخارج، وهذه هى خلاصة "المشروطية السياسية" التى ضمنت فى العديد من أوراق ندوة "الحكم فى أفريقيا" التى عقدت عام ١٩٨٩ فى أتلانتا بالولايات المتحدة، وكذلك فى التقرير الصادر عن الندوة. وقد أثار "مامدانى" فى مراجعته لأعمال الندوة موضوعى الطبيعة غير الديمقراطية للرؤية المتمركزة على الدولة، وللمشروطية السياسية المفروضة من الخارج. وكان البعد الأكثر تراجيدية فى ردود "هايدن" و"جوزيف" على "مامدانى" هو إخفاقهم فى إدراك المضمون التسلطى لأعمالهم(١٩٤).

وعلى النقيض من ذلك نجد المجموعة الأخرى من الباحثين تلقى الضوء على الروابط الداخلية والخارجية فى أزمة الحكم فى أفريقيا جنوب الصحراء. فعلى سبيل المثال أوضح "مامدانى" و"نزونجيلا- ناتالجا" Nzongila Natalja المدى الذى ذهب إليه السياسيون ورجال الأعمال ووكالات المخابرات الغربية فى الإبقاء على أنظمة موبوتو وعيدى أمين فى زائير وأوغندا(١٩٥). ويضاف إلى الاصطفاف الطبقى العالمى القاعدة المادية الداخلية لاستبداد الدولة والحكم الفردى. وعلى عكس تحليل المدرسة التحديثية الجديدة ، حاول "بانجورا" Bangura تحديد أنواع أنظمة التراكم التى تعزز الحكم الاستبدادى، والأخرى التى تطور العلاقات الديمقراطية(١٩٦) . فسيادة الإنتاج السلعى الصغير و"رأسمالية الدولة الطفيلية" تثبت استمرارية الحكم الشمولى، فى حين أن سيادة الرأسمالية الليبرالية- مع ما يقتضيه ذلك من تحجيم نفوذ الدولة- يدفع نحو الحكم الديمقراطى.

إن أحد أبعاد أطروحة "بالجورا" هو وجود إمكانية لنشوء حكم ديمقراطي مستقر. وقد كان الاهتمام بإطار للحكم الديمقراطي والقوى الاجتماعية الأكثر اتساقا في النضال من أجل الديمقراطية- ومن ثم توفر بيئة ديمقراطية لصنع السياسة- كان موضع حوار بين "نيونجو" و"ماكندويري" Nyong,o / Mkandwire داخل "كوديسيريا". وتوضح هذه المناقشة ضرورة تجنب التعريف الذرائعي لقاعدة المقرطة[١٩٧]. وبتعبير آخر فإن الديمقراطية يجب أن تؤكد لمحض خصائصها الذاتية، وليس لأنها تدفع النمو الاقتصادي. ولكن غياب النمو الاقتصادي سوف يقضي على الديمقراطية. ويركز الامتداد الحالي لهذا الحوار الاهتمام على ترتيب القوى الاجتماعية التي تناضل من أجل الديمقراطية وحمايتها.

إن عملية المقرطة أكبر من أن تكون مجرد تعددية سياسية. فكما يسجل "إمام" Imam "إن التعددية الحزبية لا تكفي بدون وجود استقلالية ملموسة للمجتمع المدني"، كما يجب أن يكون المواطنون والفاعليات الاجتماعية قادرين على صنع حياتهم "دون قيود غير مستحقة" من قبل الدولة أو أولئك المهيمنين على المؤسسات غير الحكومية[١٩٨]. ومن ثم فإن مقرطة الدولة والمجتمع مسألة لاغنى عنها. وسنعود بعد هنيهة إلى المسائل المفهومية والمعرفية التي تثيرها الديمقراطية الاجتماعية.

إن موضوع القوى الاجتماعية هو مركزي بالنسبة للنضال من أجل الديمقراطية، وهو - كما نوهنا سابقا - مركزي بالنسبة للحوار كله. لقد اتضح جليا الدور الحاسم للحركات الاجتماعية، ومن ضمنها الحركة العمالية. وقد أكد "بالجورا" على أن الطريق التي يلجأ إليها فقراء الحضر،

للدفاع عن الرزق أو مستوى المعيشة، تضفى على الكادحين طابعا ضمنيا بالدفاع عن المبادئ الديمقراطية:

فتطالب الجماعات بمأسسه Institutionalization المفاوضة الجماعية ، واستقلالية النقابات والجمعيات ، واحترام حكم القانون والحريات المدنية. وهو مايعتبر ضروريا لمحاسبة أصحاب العمل وسلطات الدولة على سياساتهم الاقتصادية.

وقد أكدت العديد من الدراسات التى أجريت حول جماعية العمل، سواء على مستوى مكان العمل أو المتجر، أن المطالب الروتينية للعمال يمكن أن تشكل تحديا للحكم الاستعمارى- الجديد. ومن الواضح أن المطالب البسيطة من أجل "الخبز والزبد" تتراكم إلى تحد للروح التحكمية فى عملية العمل والعلاقات السياسية الوطنية(١٩٩). إن الانتقال من "النموذج العاجز" للنضال من أجل الديمقراطية إلى المطالبة الواضحة بحكم أكثر ديمقراطية، يمثل وظيفة عملية النضال ذاتها. بيد أنه توجد ندرة فى العمل البحثى الملموس فى هذا المجال . وبعض هذه الأعمال النادرة كان ضمن إطار شبكة "كوديسريا" بشأن الحركة الاجتماعية والتحول الاجتماعى. إن عملية التحول من النضال الجانبى العاجز هى عملية معقدة تتضمن بناء تحالفات بين الجماعات المختلفة فى المجتمع، والتى قد تكون بعض مصالحها متعارضة. وقد تشمل أنماط التعبير عن النضال من أجل الديمقراطية الاجتماعية منظمات رجعية(٢٠٠). ومن المهم على حد سواء معرفة المدى الذى يصل إليه نشوء علاقات تسلطية داخل الحركات المشتركة فى النضال الاجتماعى ونحن فى موقع يسمح لنا بتفادى الرومانسية و"أوهام البطولة" التى لا لزوم لها.

وتتسم طبيعة النضالات السابقة فى الكثير من بلدان أفريقيا بقيام تحالفات بين الحركة العمالية والحركة الطلابية وصغار المنتجين والتجار، والانتلجنسيا والفئات المعدمة فى الحضر . وتوجد أمثلة لهذه التجارب فى السنغال إلى السودان، ومن الجزائر إلى جنوب أفريقيا. كما يظهر اتجاه مماثل فى الحركات الديمقراطية" المعاصرة فى أفريقيا والكثير من الأعمال فى هذا الشأن "أما النضال المعاصر من أجل الديمقراطية) إما أن تكون فى طورها الأولى، أو نظرية إلى حد كبير. ويثير النضال من أجل حكم ديمقراطى عددا من الإشكاليات المفهومية، والتى يجب على شبكتنا حلها:

١- مفهوم المجتمع المدنى.

٢- إشكالية تحديد الحركة العمالية.

٣- إطار صنع - السياسة ذاته.

ومن المتفق عليه بوجه عام أن المجتمع المدنى هو ميدان بناء هيمنة الديمقراطية الاجتماعية، وأداتها أيضا. وتمثل الديمقراطية الاجتماعية فائدة لامراء فيها بالنسبة للحركة العمالية، حتى لو قلصت فقط من درجة تدخل الدولة وموظفى رأس المال . ومن المتفق عليه أيضا أن المجتمع المدنى ليس هو الدولة، وإنما هو مجال الوجود الاجتماعى والتجربة الاجتماعية، وهوعادة ما يكون أكثر من مجرد خروج على سيطرة وتنظيم الدولة . وفى الحقيقة لقد استخدمت فكرة المجتمع المدنى لتأطير الأنشطة المعادية للدولة. وفى الأدبيات الراديكالية لا يمثل المجتمع المدنى بديلا "لمجتمع" "فيبر" . ولكنه وراء ذلك هو "صندوق باندورا" (باندورا- امرأة أرسلها زيوس لعقاب الجنس البشرى بعد سرقة بروميثيوس للنار، وأعطاها صندوقا فتحته بفعل الفضول

فانطلقت منه جميع الشرور- المترجم).

وبعد استخدامه فى حركات الديمقراطية "الجديدة" فى الغرب، من الصعب المماحكة عما إذا كان المجتمع المدنى موجودا أم لا أو أنه نشأ حديثا فقط. وفى الإطار الأفريقى سيتطلب الأمر قرونا من المقاومة الاجتماعية والسياسية للدول الاستعمارية ومابعد الاستعمارية، أو تشكيلات دولة ماقبل الاستعمار - حتى يتحقق ذلك أيضا، إذا ادعينا أن المجتمع المدنى يقع خارج العلاقات المادية والدولة - كما نجده أحيانا فى أعمال "جرامشى"- فلا يمكن للنقابات أن تصبح هيئات للمجتمع المدنى . مهما كانت درجة استقلالها عن الدولة. إن التحالفات من أجل النضال الديمقراطى وصناعة- سياسة غير دولانية عادة ماتجد نصيرا قويا فى تلك المؤسسة العمالية، ولا يفيد فى هذا الشأن استخدام "جرامشى" المتناقض للمجتمع المدنى والمجتمع السياسى. إن استقلال المجتمع المدنى عن الدولة يمكن أن يكون نسبيا فقط وليس مطلقا . ويتضح ذلك بدرجة أكبر فى المنظمات الأيديولوجية التى تضطلع بمشروع لسيادة "الطبقة السياسية"، كما أن الدولة تمتلك أو تسيطر على وسائل الإعلام فى البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. علاوة على ذلك هل يمكن الحديث عن مجتمع مدنى واحد أو عدة مجتمعات؟ ومن المؤكد أن الخبرة الاجتماعية لطفل فقير / عامل فى الحضر تختلف عن خبرة طفل من أسرة رأسمالية.

ويبدو لنا أن هناك حاجة للعودة إلى الأساسيات . نحن بحاجة إلى التوصيف الدقيق لحقول المجتمع المدنى والمجتمع السياسى والدولة . وفى اعتقادنا أن الصراعات التى تجرى حول أو داخل نظام الحكم تجرى على

مستوى المجتمع السياسي، الذي يمثل الوسط الموصل بين المجتمع المدنى والدولة . إن مضمون وطبقية المجتمع السياسي يتشكلان تبعا للنضال والعمليات الاجتماعية الملموسة ، وهو الأمر الذى يؤكده التاريخ والوعى الجماعى، كما تؤكده العمليات الراهنة. وثانية نؤكد أننا بحاجة إلى دقة تحليلية أكبر. مفهوم المجتمع المدنى أهم بكثير من أن يتم تجاهله ببساطة، أو يترك مهملا فى ظل حالة التشوش النظرى هذه.

كما أن الملاحظات ذاتها تنطبق على مشكلة التعريف الأكثر دقة للحركة العمالية. فقد ظللنا طويلا نعمل وفق تعريف غير محدد لها. فالحركة العمالية أوسع من حركة النقابات- مثل غيرها من الحركات الاجتماعية- كيان تنظمى أو ملموس ولكنه غير مرئى؟ هل هى كيان "مفهومى" يدركه من ينتمون لها ومن لا ينتمون لها؟ هل أساسها المادى مماثل للأساس المادى للطبقة العاملة؟ هل أساسها المادى هو أحد أسس علاقات الإنتاج الاجتماعية أو إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية؟ ولو كان الأمر كذلك ، هل التغطية بروليتارية أم لا؟ كما أن فكر البروليتاريا ذاتها يكون تظل إشكالية- إذا أخذنا فى الاعتبار التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج. ولكن التجربة الملموسة تقوض التعريف الصارم للبروليتاريا، والذى يمكن أن يكون دليلا فقيرا للبحث. إن بعض النقابات الأكثر نشاطا ونضالية فى أفريقيا هى نقابات بروليتاريا، ولكن هناك أيضا نقابات (موضوعيا) للعناصر البرجوازية الصغيرة، مثل مدرسى الجامعات، والأطباء..إلخ، ولدينا أيضا خبرة الكاميرون حيث لعب سائقو التاكسى دورا كبيرا فى الحركة الديمقراطية، وربما كان أغلبهم من العاملين بأجر، وكان الكثيرون منهم

أيضا عاملين/ مالكين. وحتى وسط العاملين بأجر فإن العلاقة تكون نوعا من "مقاولات الباطن" وأخيرا، أين نضع العاطلين عن العمل؟ إن مفهوم "البروليتاريا الرثة" قد يعوق البحث الخلاق فى هذه الحالة. إن تلك التوضحيات المفهومية يجب أن تنبثق من دراسة حساسة وخلاقة وملموسة للعمليات الاجتماعية، ومن مقدرة على الإمساك بالديناميات الاجتماعية فى حركتها.

وبمقتضى تقسيمنا للحركة العمالية يجب أن نتقبل المفهوم الخاص بوجود خطوط فاصلة هامة يتعين دراستها. وربما كان البعد النوعى (ذكر / أنثى) هو الأكثر ارتباطا بالموضوع. فالحركة العمالية مثل العديد من الحركات الاجتماعية والتى ليست على وجه الحصر أنثوية، لديها نزعة تقليل أهمية الموضوعات النوعية "الجنسية" - ولقد عرفت لفترة الماسوشية كقوة حيوية فى المنظمات العمالية- وكما لوحظ من قبل أن الحركات الاجتماعية عرضة لاستخدام مناهج شمولية. ولكن هل يمكن بناء ثقافة ديمقراطية باستخدام مناهج شمولية؟ أشك فى ذلك- وهذه أكثر إيلاما فى العلاقات بين النوعين "الجنسين"- رغم ذلك فالديمقراطية الاجتماعية لا معنى لها بدون مقرطة العلاقات بين الجنسين.

أخيرا يجب علينا فى إثارة موضوعات عن المجتمع المدنى والحركة العمالية الاهتمام أيضا بماذا يعنى صنع- السياسة، وهناك حاجة لإنقاذ المفهوم من قبضة الإدارة العامة Public Administnation، والتى قد استخدمته بمحتوى دولاتى Statist. إن تحالفات المجتمع المدنى، والحركات الاجتماعية ، والحركات المعارضة وحركات التحرر مرتبطة بوضع وتنفيذ

السياسة يوميا. وتحتاج العمليات الديناميكية المرتبطة فى البعد المزدوج "لصنع السياسة"، إلى تحليل ملموس مرة أخرى. ولا يمكن أن يظل صنع - السياسة فى الشكل الدولانى.

من المهم بالنسبة للأفراد والجماعات داخل الشبكة أن يعيدوا دراسة الحكمة التقليدية فى المجالات المختلفة لبحثنا.

## موضوعات البحث

هذه الورقة أطول من المعتاد لأنها جزئيا واسعة خاصة للطبيعة ذات الأبعاد المتعددة لموضوع بحثنا. وقد رسمت خطوطا عامة في الصفحات السابقة لبعض الموضوعات الرئيسية فى الطبيعة المتعددة الأبعاد للروابط بين الحركة العمالية وصنع- السياسة فى أفريقيا- ويمكننا بالإضافة إلى الحاجة لنظرة أخرى على المفاهيم الجوهرية بالنسبة لعملنا تعداد بعض موضوعات البحث والتى قد أثرناها سابقا- ويمكننا تجميعها تحت ثمانية عناوين:

١- ماهى صحة أطروحة التحالف الحضرى؟ وماهى ارتباطاتها بالعمال؟

٢- إلى أى مدى يميز المنظمون انفسهم ومصالحهم عن مصالح فقراء الريف والحضر؟

٣- ماهى آثار برامج التثبيت والتكيف على:

أ) العمال المنظمين؛ وتباين سوق العمل والفقر؟

ب) ماهى مدلولاتها بالنسبة للنمو الاقتصادى والتنمية والعدالة الاجتماعية؟

٤- ماهى استجابات "مؤسسات" سوق العمل إلى نظم التكيف والتثبيت-

على مستوى الشركة، العمال المنظمين، والأسرة المعيشية والفرد؟ ويجب الانتباه لقرارات المستوى - الصغير على مشاركة سوق العمل واستراتيجيات البقاء؟

٥- ماهى استجابات العمال المنظمين والعمال، على مستوى المتجر، للسياسات التى جرفت دخلهم؟

٦- ماهى محتويات مطالب العمال وما هى القنوات لمفصلة مثل هذه المطالب؟

٧- ماهى استجابات الدولة وموظفى رأس المال لمقاومة العمال أو موافقتهم على أنظمة التثبيت والتكيف؟.

٨- ماهو دور العمال فى الصراع من أجل الديمقراطية؟ ماهى التحالفات المنبثقة عن ذلك؟ وإلى أى مدى يمكن القول أن المبادرة مع الحركة العمالية؟

لموضوعات البحث هذه محتويات ومدلولات نوعية "جنسوية" ماهى الأشكال التى تأخذها؟

١- تقد هايدين أن "عدم أهمية النقابات فى أغلب الأقطار الأفريقية توضحها حقيقة أنه لم تكتب حتى الآن كتب حول هذه المنظمات " ص١١٥ وهذا يكشف جهلا مدهشا حول هذا الحقل.

٢- Cf. Henry Bienen (1990). "The Politics of Trade Liberalization in Africa", Economic Development and Cultural Change, Vol 38, No. 4, July ,P.717.

٣- D. lal (1983), The Poverty of "Development Economics", Institute of Economic Affairs, London, يظل الأكثر تفصلا عن هذا النموذج.

٤- ويجعل الإدماج الملتبس للاهتمامات الكينزية فى النظرية النيوكلاسيكية السائدة أى تميز جيدا خطيرا. وإننى بالتالى استخدم التركيبة النيوكلاسيكية Neoclasical Systhesis لوصف الأعمال المعتمدة من يمين النيوكلاسيكية إلى اليسار - الكينزى.

٥- Osvaldo Sunkel (1989), "Institionalism and Structuralsm", CEPAL Review, No. 38, Aaugust, P. 153.

٦- Thrainn Eggertsson (1990), Economic Behavior and Instituions, Cambridge, Cambridge University Press, P. c' sunkel (1989), op. cit.

٧- Gerry Rodgers (1991), "Labour Institution aand Economic Development", International Institute of Labour Studies Discussion Paper DP/41/1991, Geneva, P. 5.

٨- يمكن تصنيف أغلب المساهمين من هذه المدرسة تحت تيار التركيبة النيوكلاسيكية فى التحليل الاقتصادى.

٩- J. Adesina (1988), Oil, State-capital and Labour, Ph. D Thesis, University of Warwick, U. K. (February). PP. 3-8.

١٠- Cf. Peter B. Doeringer (1986), "Labour Markets: An In-

stitutional Research Agenda", Geneva, ILO. (mineo), pp. 8-9.

١١- Antonio Gramsi (1971), Selections from Prison Note-books, London, Lawrence & wishart.

١٢- Eggertsson (1990). op. cit. P. 5 (emphasis in original).

١٣- L. Lakatot (1970), "Talsification and the Methodology of Scientific Research Programs", in Lakatos and Mus-graave (eds.), Cricism and the Growth of knowlidge, CUP. Cambridge' cited inEggertsson ibid.

١٤- CF. Christian Knudesen (1986), "NOrmal Science as a rocess of Creative Destruction: From a Microeconomic to a Neo-institutionaal Rwesearch Program", cited in Eg-gertsson(1990). PP. 5-6, op. cit.

١٥- Michael P. Todaro (1968), "A Model of Labor Migration and Urban Unemployment in Less Developed Countries", American Economic Review, Vol LIX, NO. 1, March & "Income Expectations, Rural -Urban Migration and Em-ployment in Africa" in ILO (ed.) (1973), Employment in Africa: Some Critical Issues, Ceneva, ILO.

١٦- Robert H. Bates (1981), Markets and States in Tropicaal Africa, Berkeley, University of California Press. Cf. Y. Reshef & A.L.Murray (1988), "Toward a Neo-institutional Approach in Industrial Relations", Vritich Journal of In-dustrial Relations, Vol. XXVL, No. 1, March.

١٧- A. Gladstone, (1978), "Foreword", E. M. Dassalow & U. G. Damachi (eds.), The Role of Trad Unions in Develop-ing Societies, IILS, Geneva, P.1.

١٨- T. Fashoyin (1984) "Trade Unios and the Development Process in Africa", Paper read at the national seminar on

Innowative Approaches to Development Theory, Ibadan, January (mimeo)P.2.

Karl de Schewinitz, Jr. (2959), "Industrialization, Labour-١٩ Controls and Democracy", Economic Development and Cultural Change, Vol7. No.4' and "Rejoinder" (1960) Vol. 8, No.2.

T. M. Uesufu (1966), "The State and industrial Relations-٢٠ in Developing Countres" in A. M. Rooss (ed.) Industrial Relations and Economic Development, Macmillan, London.

Cf. R. Freeman (1959) "Industrialization, Labor Controls, -٢١ and Democracy:, Economic Development and Culural Change, Vol. 8, No.2 (Feb)' G. Caire (1978), Freedom of Association and Economic Development, ILO, Geneva.

Cf. Uesufu (1966), op. cit' U. G. Damachi (1988), Indus--٢٢ trial Relations and Development: the African experience, Presidential Address, Lst African Regional Congress of Industrial Relations, Nov. (mimeo)' U.G. Damachi & T. Fashoyin, (1986) "Labour Relations and African Development", Paper delivered at the 7th World Congress of the International Industrial Relations Association, Hamburg, 1-4 sept (mimeo).

Asoka Metha (1957), "The Mediating role of Trade Union-٢٣ in Underdeveloped Counries", Economic Development and Cultural Change, Vol. 6 (Oct.).

Adolf Sturnthal (1960), "Unions and Economic Develop--٢٤ ment:, Economic Developmetn and Cultural Change, Vol. 8, No. 2, P. 203.

Walter Galenson, (1959), "Introduction", in Galenson-٢٥

(ed.) Labour and Economic Development, John Wiley & Scons, P.12.

٢٦- Freeman (1960) , op. cit; Sturnthal (1960) op. cit; E. M. Kassaalow (1968), "Labor, African Nation Bulding, Prager.

٢٧- Galenson (1959) op. cit, p. 13.

٢٨- Galenson, ibid, p.14.

٢٩- Galenson ibid, pp. 14-15. Cf. Fashoyin (1984) op. cit , and (1983), Trade Union: a Matter of Necessity or Expediency, IPM, Lagos, لتوسيع مناقشة جالينسون.

٣٠- Kassalow (1968), op, cit, p.70.

٣١- Frantz Fanon (1965), The Wretched of the Earth, MacGibbon & Kee, London.

٣٢- نشرت هذه الموضوعات مؤخرا مع مقالات أخرى لـ The Political Economy of Africa, Monthly Reviw Press(1973). References are to this volume.

٣٣- Fanon op. cit., pp. 46-52.

٣٤- Fanon ibid, p.52.

٣٥- ibid, p. 80

٣٦- وتكشف المناقشة الحساسة لقانون "للعفوية" بعض الخلط فى إدراكه ومفهومه عن العمال.

٣٧- Arrighi & Saul (1983), op. cit., pp. 12.

٣٨- ibid, p.12.

٣٩- ibid, pp. 18-19 (emphases mine).

٤٠- Fanon, op. cit, p.88.

٤١- G. Mrighi (1973a). "International, Labor Aristocracies, and economic Development in Tropical Africa" inArrighi & Saul, op. cit pp. 120-121.

٤٢- World Band (1978), World DevelopmentReport, Wash-

ington D. C.,p.50.

٤٣- E. Berg, (1966), "Major Kssues of Wage Policy in Africa" in A. M. Ross (ed) op. cit ' E. Berg (1969), " Urban Real Wages and the NIgerian Trade Union Movement, 1939-1960", Economic Development and Cultural Change, Vol. 17, No. 4.

٤٤- World Bank (1981) , Accelerated Development in sub - Saharan Africa, World Bank, Washington D. C. (Verg Report). See also World Bank (1986), Financing Adjustment with growth in Sub-Saharan Africa, 1986-90Washington, S.C. P. 21.

٤٥- K. Hinchiffe (1974), " Labour Aristocracy - a Nethem Nigeria Case Study", The Journal of Modern African Studies, Vol. 12, No.1' . Jarnal (1982), Rwal Urban Gap ansInequality in Nigeria. ILO/JASPA, Addis Ababa' J. Weeks (1968). " A Comment on Peter Kilby: Industrial Relations and Wage Detemination", The Journal of Developing Areas. Vol. 3, No. 1: J Weeks (1971b), " Further Comments on Kiby/ WeeksDebate: An Emprircal Rejoinder", IDA, Vol. 5, No. 2; J. Adesina, (1989a) " Unions, Workers and the Development Process" in U. Himmelstrand et al (eds.) Development Theories in an African Perspective, Sage Publicatiopn (forthcoming).

٤٦- J. Weeks (1971a). " Wage Policy and the Colonial Legacy:, Jovrnal of Modern African Studies, Vol. 9. No3' V. Jarnal (1948), Rural - Urban Gap and Income Diestribution (A Comparative Sub-Regional Study), ILO/JAASPA, Addis Ababaa' V. Jarnal & J. Weeks (1988a), Rural urban Income Trends in sub - Saharan Africa, World Employment Programme Research Working Paper, (WEP 2 43/ WP. 18), ILO, Genva, V. Harnal & J.Weeks (1988b). "The

Vanishing Rural Urban Gap in sub-Saharan Africa", International Labour Review, Vol. 127, No 3.

٤٧- Cf. JASPA (1991), African Employment Report 1990, Addis Ababa; D. Chew (1990), " Internal Adjustment to Falling Civil Service Salaries: Insights from Uganda", World Development, Vol. 18, No. 7' D. Robinson, (1990), Civil Service pay in Africa, ILO, Geneva.

٤٨- JASPA (1991) ibid, p.39, Robinson (1990) ibid.

٤٩- R. Sandbrook (1982), The Politics of Basic Needs. Heinemann, London pp. 133-135.

٥٠- Adesina (1989a), Table 5, op. cit.

٥١- القليل من هذه الدرسات هي : K. Ninsin (1989) " State, Capital and Labour Relations.1961-1987" in E. Hanson & K. Ninisin (eds.)The State DEvelopment and olitecs in Ghana,CODESRIA; L. Sachikonye (1986), "AAtate, Capital and Trade Unions", in I. Mandaza (ed.)Zimbabwe" The Political Economy of Transition 1980-1986 CODESRIA; B. Onimode (1988), A Political Economy of African Crisis, Zed/IFAA, London, pp. 104-109; D Offiong (1983), Organized Labour and olitical Development in Nigeria, Centaur Press, Calabar, P. Waterman (1983), Aristocrats and Plebians in African Trade unions?, Haggue; p Wateman (1982), Division and Unity amongst Nigerian Workers, Hague; R Sandbrook (1982), op cit, R. Jeffries (1978), Class Power and Idology in Ghana: The Railwaymen of Sekondi, Cambridge University Press, Cambridge; R. Jeffreis (1975), "Populist Tendencies in the Ghanaia Trade Union Movement" and A Peace (1975), " The Lagos Proletaiat: in R. Sandbrook & R. Cohen (eds.), Development of and African Working Class, Longman, London; A Peace (1979), Choice, Class and Confict, Harvester Press, Brighton.

Cf. collection in l. Shivji ed. (1989, The State and Work- -٥٢
ing People in Tanzania, CODESRIA, Dakar/London; I. Shivji (1976), Class Struggle in Tanzania, TPH, Dar es Saalam; J. V. Mwapachu (1973) "Industrial Labour Protest in Tanzania, The African Review, Vol. III, No.3; M.A. Bienefeld (1975) " Socialist Development and he Workers in Tanzaniaa" in Sandbrook and Cohen (eds.) op. cit.; Sandbrook (1982) op. cit, Sandbrook (1975), Proletarians and African Capitalism, CUP, Cambridge; R. Bates (1978), Union, Paries, and Political Development, Yale Univ. Press, New Haven.

Peace (1975) op. cit.p. 2911. -٥٣

J. Adesina ((1990a), "Social Construction of Communi--٥٤
ties in Work" Capital& Class, No. 40; Sandbrook (1982) op. cit, p.137; Peace (1979)op. cit; P lubeck (1986) Islam and urban Labor in Narthrn Nigeria, CUP, Cambridge; A Hazlewood (1978), " Kenya: Income Destribution and Poverty, Jowrnal of Modern African Studies, Vol. XVI, No. 1.;;T Mukenge, "Les hommes d'affauires zairois: du travail salarie a L' enterprise personelle, Canadian Journal of African Studies, Vol. VII, No3 cited in Sandbrook (1982).

H. Singer & R. Jolly (1973), "UNemployment in an -٥٥
African Setting: in ILO (ed.)op. cit P.94.

J Saul (1975) " The ' Labour Aristocracy' Thesis Reconsi- -٥٦
dered", in Sandbrook & Cohen (eds.) op. cit, pp. 303-310.

Adesina (1989a), op. cit.; p. Waterman (1983), op. cit. -٥٧

Lenin, cited in Sandbrook (1982) op. cit., p. 139. -٥٨

j. Adesina (1989b) "Worker Consciousness and Shop- -٥٩
floor Struggles", Labour, Capital and Society, Vol.122, No.2 (Nov.), P.317.

I. Shivji (1975), "Peasants and Class Alliances", Review -٦٠
of African Political Economy, No.3 (May- Oct), p. 14.

٦١- Cf. Anwar Shaik (1981), "The Poverty of Algebra" in Jan Steedman et al, The Value Controveersy, Verson/ NLB, London; and Adesina (1989a) op. cit., for further discussion.

٦٢- M. Lipton (1977), Why poor People Stay Poor; Urban Bias in World Development, Temple Smith, London; R.H. Bales (1981), Markets and States in Tropical Africa, Universsity of Califormia Press, Berkeley.

٦٣- بالنسبة لليبتون فإن الفقر الريفي هو الوحيد الذي يجب اعتباره cf. op. cit.,p.13.

٦٤- Lipton (1977), op. cit.; M. Lipton (1982), "Rural Development and the Retention of the Rural Population in the Countryside of Developing Countries". Caradian Journal of Developmetn Studies, Vol. III, No.1.

٦٥- Lipton (1982), ibid, p.66.

٦٦- Bales (1981), op. cit, p. 112.

٦٧- Lipton (1982), op. cit, p. 66; Bates (1981) ibid, pp. 31-35.

٦٨- Lipton (1977), op. cit, pp, 44-46.

٦٩- Duru Tobi (1989), The Relvance of Lipton's Urban Bias Thesis To Nigeria: a Critical Analysis, NISER Monograpph Series No. 3, Ibadan, p.7.

٧٠- Lipton (1982) op. cit., p. 68.

٧١- Lipton (1977) op. cit., p.13.

٧٢- Bates (1982), op. cit., P. 7.

٧٣- Tobi (1989), o. cit.,p.90

٧٤- J. Toye (1990), "Interest Group Politics and the Implementation of 'Adjustment Policies", Paper presented at UNRISD/ SIAS/CMI Joint Symposium, Bergen, 17-19 Oct.,p.2.

٧٥- Cf. M. A. Bienefeld (1986), "Analysing the Politics of African State Policy: Sorne Thoughts on Robert Bales; Work", IDS Bulletin, Vol. 17 No.1.

٧٦- Cf. Eggertsson (1990), op. cit, pp. 277-280; Bates (1982) op. cit., ch. 7; the collection in J. M. Buchanan, et al eds. (1980), Toward a Theory of the Rent- Seeking Society, Teas AA&M University, College Station; and A. Kruger (1974) "The Political Economy of the Rent - Seeking Soci- ey", American; and A. Kruger (1974)" The Political econ- omy of the Rent- Seeking Society", American Economic Review, Vol.64, No. 3. لقد أصبح لتحليل الريع منذ ذلك الوقت صنعه J. N. Bhagwati, (1982), :"Directly Unproductive Profit Seeking Activities", Journal of Political Economy, Vol. 90.

٧٧- ليبتون، أنا كروجر، ولال والعديد من مناصرى التحيز الحضرى/ الباحثين عن الريع، ليسوا اكاديميين على الهامش، ولكنهم موظفون مؤثرون داخل البنك الدولى. فكروجر هى رئيس لقسم الأبحاث الاقتصادية فى البنك الدولى- أى إدارته لصنع السياسة. وليبتون ولال وآخرون هم موظفون فى ERS. ومع ذلك فإن ليبتون هو جزء من قيادة هوليس شانيرى.

٧٨- Toye (1990), op. cit, p.2.

٧٩- Toye (1990), ibid.,p.4.

٨٠- J.Adesina (1990b), Labour in Nigeria's Development Ex- perience, 1989 Reflection on Development Fellowship Programme (Rockefeller / CODESRIA), Bellagio, Italy, ch.2.

٨١- D. Lal (1983), op. cit., p.33.

٨٢- Toye (1990), op. cit., p.5.

٨٣- Cf. M. Liptom (1987) "Limits of Price Policy for Agriculture:, Development Policy Review, Vol. 5, No. 2

(June); J. G. Beynon (1998), Pricism v. Structuralism in Sub- Saharan Africaan Agriculture", Journal of Agricultural Economics, Vol. 40, N.. 3 (Sept).

٨٤- أن تقرير بيرج وتقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٦ هما عرضان مؤثران لهذا الموقف ويستمر البنك الدولى مهيمنا عليه بواسطة التسعيرين .

٨٥- Cf. C. Delgado & J. W. Mellro (1984), " AStructuralist VView of Policy Issues in African Agricultural Developmetn", American Journal of Agricultural Economics, 66; M. Lipton (1983) " Labou and Poverty", Staff working Paper No.616, World Bank, Washington; Lipton (1987) op. cit. For UNECA's structuralist view cf. ECA, (1989), African Alternative Framework to Structural Adjustment Programmes for Socio - Economic Recovery and Transformation: Selected Policy Instruments, (E/ECA/CM. 16/ Rev.3/edit.3), Addis Ababa, Para. 197-208.

٨٦- من أجل مسح ممتاز انظر. Lipton (1977) op. cit., p.67. Cf. Tobi (1989) op. cit.

٨٧- Tobi ibid, p. 19; . S. Corbridge (1982), : Urban Bias, Rural Bias, and Industrialisation"in J. Hariss ed., Rural Development: Theories of Peasant Economy and Agrarian Change, Hutchinson, London, P. 96.

٨٨- Tobi (1989), op. cit., pp. 17019.

٨٩- Conbridge (1982) op. cit.

٩٠- Toye (1990) op. cit., p. 4.

٩١- Cobridge (1982) op. cit., p. 101 cited in Tobi (1989)op. cit, p. 19.

٩٢- Toye (1990), op. cit., P.4; J. Toye (1987), Dilemmas of Developmetn: reflections on the counterrevolution in development theory and policy, Basil Blackwell, Oford, pp. 1270130. Cf. T. Mkandawire (1988), "The Road to Crisis, adjustment and De-Industrialisstion: The African Cade:,

Africa Development, Vol.XIII, No. 1.,p.17.

٩٣- وهكذا تفعل الحكومات فى الولايات المتحدة أو أوربا ! ذلك أن أكثر لمجموعات "المصلحة" تأثيرا ربما تكون الشركات متعددية القوميات، البنك الدولى صندوق النقد الدولى والانظمة فى واشنطن وتصنيع باريس أو لندن فى مناصرى أطروحة التحالف الحضرى.

Bates (1982) op. cit., pp5-7 & 33-35. -٩٤

Uamal & Weeks (1988b) o. cit, p. 274. -٩٥

Nigeria (1970), First Report of the Wages and Salaries - ٩٦ Review Commission Federal Ministry of Informatio, Lagos pp. 9-11.

V. Jarnal (1982), Rural - Urban Gap and Income Destri- -٩٧ bution: the case of Nigeria, JASPA, Addis Ababa, p.34.

W. Okowa (1985), " Public Policy aand Urban - Rural -٩٨ Distribution of Income in Nigeria" in C. Ake (ed.) The Political Economy of Nigeria, Longman, Lagos, p.79.

D Ghai & L. D. Smith (1987), Agricultural Prices, Policy -٩٩ and Equity in Sub- Saharan Africa. Lynne Rienner, Boulder, p.80 (emphasis in original). Cf. J. G. Beynon (1989) op. cit.

Cf. J. Weeks (1991), Structural Adjustment and Rural -١٠٠ Labour Markets in Sierra Leone, WWP Research Working paper WEP 10-6/WP101, ILO, Geneva' M. Bienefeld (1991), Paper WEP 10-6/WP102, ILO< Geneva; A. Tabi Abodo& K. Lomba (1991), "Pauverte et marche du travail a Kinshass:;B. Sidibe (1991) "Pauverte et mmaarche du travail urbain: le cas de Damako: Meeting of Urban Labour Market Analysis Network (RAMTA), Yaounde 2-3 May 1991. J. P. Lachaud (1988), "Pauveret et marche du travail urbain: le cas d'Abikjan: IILSDiscussion Paper No.8. These works are either preliminary, or estimates

based on national data.

١٠١- UNDP (1990), Hurman Development Report 1990), Hwrman Development report 1990, Oxford University Press, New Youk, p. 22.

١٠٢- Cf. S. Haggblade et al (1989), "Faarm- Nonfarm linkages in Rural Sub- Saharan Africa" World Development, Vol. 17, No. 8, p. 1174-77, for a good review of the primary research works.

١٠٣- G. C. Z. Mhone (1987) "AAgricultural ans Food Policy in Malawi" in Mkandawire & Bourenane (eds.), op. cit., pp. 68-70.

١٠٤- D. Ghai & S. Radwan (1983) "Growth and Inequality: Rural Developmetn in Malawi, 1964-78" in Ghai &Radwan (eds.), Agrarian Policies and Rural Poverty in Africa, ILOG, Geneva, P. 48.

١٠٥- H.S. Esfahani (1987), "Growth, Employment and Income Distribution in Egyptian Agriculture, 1964- 79', World Development, Vol. 15, No.,9, pp. 1027-9.; E. Lee (1983), "Exported Rural Development: the Ivory Coast" in Ghai &Radwan (eds.)op. cit. , p. 124.

١٠٦- Cf. Weeks (1991) pop. cit., for Sierra Leone; Wood&E.C. W Shula (1987), "The State and africulture in Zambia", in Mkandawire & Bourenane (eds.) op. cit; JASPA (1981), Zambia: basic needs in an economy under pressure, JASPA, Addis Ababa.; C.Elliot (1983). "Equity and Growth: An Unresolved Conflict in Zambian Rural Developmetn:, in Ghai & Radwaan (eds.) op. cit.

١٠٧- Lee (1983) op. cit.,pp.116-7.

١٠٨- Cf. JASPA (1981) op. cit, p. 16; Eliot (1983), op. cit.; Wood & Shula (1987), op. cit., J. Loxley (1991), Structural Adjustmetn and Rural Labour Markets in Zamiba,

WEP Reseach Working Paper, WEP 10-6/WP104.

Cf. S. Nkom (1981), " Integrated Rural Development -١٠٩ and the Marginaliation of the Peassantry in Nigeria:, National Workshopon the Mobiliaation of Human Resources for Natioal Development, aria Maarch/ April; . Bonat (1989), " Agriculture: in M. O. Kayode & Y. B. Usman (eds.) Nigeria Since Independence: The Economy Vol II, Heinemann, Ibadan.

Weeks (1991), op. cit. -١١٠

Bienefeld (1991) op. cit, pp. 70-73. -١١١

Bienefeld ibid, p. 72. -١١٢

١١٣- لتعداد كيف أن حكومة الولايات المتحدة تدمر أي خطة انتعاش ليست من صندوق النقد الدولي انظر. Yusuf Bangura (1987), " IMF. World Bank Conditionality and Nigeria's Sturctural Adjustmetn Programme", in Kj. Havenik (ed.), The IMF and The World Bank In Africa: Conditinality, Impact and Alternatives, SIAS, Uppsals.

Mahmood Mamdani (1983), Imperialism and Fascism -١١٤ in Uganda, Heinemann, Nairobi. Apart from the UCT issts, Hyden (1983) op. cit., and R. Joseah (1991), Democracy and prebendal politics in Nigeria, Spectrum, Ibaadan, هما عملان يعالجان نظرية التحديث.

Cf. Mkandawire (1988) op. cit. -١١٥

Cf. R. Cortes & A. Marshall (1991), Growth model, -١١٦ state social itervention and labour regulation. Argentina, 1890- 1990, IILS Discussion paper DP/42, Geneva; E. Hutchful of the Sociology of Law, Vol. 14, No.2.

Rodgers (1991), cit,. pp.8-10. -١١٧

G. Rodgers (1986), "Labour Markets, Labour Processes-١١٨ and Economic Development" Labour and Society, V.o. 11,

No. 2, pp. 23-9 إن "عمليات العمل" تختلف عن استخدامها فى الحوار الذى
فجره عمل هارى برفرمان . (1984) Labour and Monopoly Capital,
Monthly Review Press, New York.

تشير عملية العمل فى الأخير على اتفاق قوة العمل فى العملية الإنتاجية.

١١٩- Doeringer (1986) op. cit., pp.8-12.

١٢٠- M. Todaro (1973), o. cit., p. 49; Todaro (1969), op. cit and . Harris and M. Todaro (1970), " Migration, unemployment and developmetn: a two - sector analysis", American Economic Review, Vol LX, No. 1.

١٢١- W. J. House (1991). "Priorities for urban labour market Research in Anglophone Africa: International Insitute of Labour Studies Discussion Paper, IILS, Geneva; p. 3. (Citations from the RAMTA meeting version).

١٢٢- J. P Lachaud (1989), "Urban labour market analysis in Africa", Labour and Society, Vol. 14, No. 4. p.336.

١٢٣- Todaro (1973), op. cit, p. 53.

١٢٤- M. Piore (1970), "job and Training" in S. Beer & R. Barringer (eds.) The State and the Poor, Winthrop, Cambridge, Mass. Cf. S. Rosenberg (1989), " From Segmentation to Flezibility", Labour and Society, Vol. 14, No.4.

١٢٥- P. Doeringer & M. Piore (1970), Internal Labour Markets and Manpower Analysis, Heath & Co., Lexington.

١٢٦- Cf. M. Piore (1983), " Labour Market Segmentation: to what Paradigm does it belong" American Ecoomic Association Papers and Proceedings (May).

١٢٧- ILO (1972), Emploment, Incomes and Equality : A Strategy for Increasing Productive Empolyment in Kenya, Geneva; H. Singer & R. Jolly (1973), op. cit.

١٢٨- Singer & Jolly, ibid, p. 95.

١٢٩- ibid, pp. 93-98; ILO (1972) op. cit.

١٣٠- Federal republic of Nigeria (1975), The Third National Devlopment Programme 1975- 80, Lagos cited in O. J. Fapohunda & A. Ekiti (1988), "Promotion of Employment Generating Project: in JASPA (ed.) Employment Promtion in the Informal Sectorin Africa, Addis Ababa, p.217.

١٣١- Jospa (1991) مصدر سبق ذكره إن التأكيد على القطاع غير الرسمى فى حالة جاسبا هو احتزازى أكثر منه بدوافع إيديولوجية.

١٣٢- K. Goo & A. Aboagye (1988), "Employment Promotion in the Informal Sector", in JASPA (ed.) ibid, pp-45-64.

١٣٣- Cf. F. Fajanaa (1975a) "intraindusty Wage Differentials in Nigeria", Journal of Developing Areas, Vol 9, No. 4; and (1975b) " The Evolution of Skill Wage Differentials in a Developing Economy: the Nigerian Experience", The Developing Economies, Vol. XIII No. 1-4.

١٣٤- بالإضافة لتودوارد، سنجر وجولى انظر بقية الأعمال فى منظمة العمل الدولية (١٩٧٣).سبق ذكرها و Kilby (1967), " Industrial Relations and Wage Determinaation" Areeeas, Vol. 1, No. 4 (July); Berg (1966, 1969), op. cit, Fjana (1975a), (1975b) مصدر سابق.

١٣٥- J Knigh & R. Sabot (1982), "From Migrants to Poletai-rans: Employment Experience, Mobility and Wages in Tanzania", Oxford Institute of Economics and Statistics Bulletin, (August).

١٣٦- J Knigh & R. Sabot (1990), Education, Productivity and Inequality : the east African Natural Experiment, Oxford University Press, Oxford, p.21, p.46. Cf. House (1991) op. cit.

١٣٧- World Bank (1979) WorldDevelopment Report, 197; (198) World Development Report 1987, (1986), Financing Adjustment with Growth.. op. ct; (1981), Accelerated Development.. op. cit.

١٣٨- التقديرات حول نيجريا، استخدم نفقات الحكومة المركزية غير صحيح لأن الحكومات المحلية حكومات الولايات هى المسئولية عن التعليم الابتدائى، وليس الحكومة الفيدرالية. بالمقابل فإن ٧٥٪ من الجامعات والمعاهد وبعض المدارس الثانوية الفيدرالية وقليل من المدارس الابتدائية هى تحت السيطرة الفيدرالية وإن افتراض ١٠٠٪ منفذ حضرى للماء أيضا زائفة.

١٣٩- Aa. AAboagye & K. Gozo (1988), " Pattem and Situation of Employmet in the Informal Sector in Africa" in JASPA (ed.) مصدر سبق ذكره ص ١١٠- ١١١. الحذر مطلوب فى تفسير الأرقام . ولا يمكن بسهولة استبدال مفاهيم أساسية- القوى العاملة، التوظيف غير الزراعى، وقوة العمل النشطة. الشئ المهم هو الحجم اللامتكافئ للقطاع غير الرسمى.

١٤٠- JASPA (1990), Alleviating Unemployment and Poverty under Adjustment: issues and strategies for Sierra Leon, Addis Ababa, P. 40. JASPA (1989), African Employment Report 1988, AddisAbaba.

١٤١- E. Demol & Nihan (1982), "The Modern Informal Sector in Yaounde:, International Labour Review, Vol. 121, No. 1, p. 78.

١٤٢- G. Nihan & R. Jourdan (1978) "The modern informal sector in Nouakchott:, Intrnational labour Review, Vol. 117, No.6.

١٤٣- Cf. O. J. Fapohunda (1978a) "Absorption of Migrants into Kano City, Nigeria: WEP 2-19/WP 29, ILO, Geneva; O. J. Fapohunda (1978) :The Informal Sector of Lagos: An Inquiry into Urban Poverty and Employment:, WEP 2-19/WP 32, ILO, Ceneva; G. Nihan, E. Demol& C. Jondoh (1979, "The Modern Informal Sector in Lome:, InternationalLabour Review, Vol 118, No. 5; W. House (1984), " Nairobi, s informal Sector: Dynamic Enterpreneurs or Su-

plus Labour?"Economic Dvelopment and Cultural Change, Vol 33; W. House (1987), " Labour Market Deft ferentiation in a Developing economy: An Example from Juba; Southerm Sudan, "World Development, Vol. 15, No. 7, House (1991), op. cit; S.Kannappan (1988), " Urban Labour Markets and Development "the World Bank Research Observer, Vol.3, No. 2.

١٤٤- JaSPA, (1991), op. cit, p.45.

١٤٥- JaSPA, (1989), op. cit, p. 76.

١٤٦- G. Field (1990) , " Labour Market Modelling and the Urban Informal Sector: Theory and Evidence: in D. Turnham et al (eds.) The Informal Sector Revisited, OECD, Paris; House (1984), (1987, (1991), op. cit., ; S. Kannappan (1985), " Urban Employment and the Labour Market in Developing Nations:, Economic Development and Cultural Change, Vol.33, No. 4. Citations from House (1991).

١٤٧- M. Mamdani (1985), "A Great Leap Backward: A Review of Goran Hyden's No Shortcuts to Progress, Ufahamu, 14(2), pp. 178-195.

١٤٨- القطاع غير الرسمى مثل الزراف، من الصعب تعريفها، ولكن بمجرد رؤيتك لواحدة فإنك تعرف أنها زرافة. ذكرت فى R. Jourdain (1988) "Pattems and Situation of Employment in the Informal Sector in Africa", JASPA (ed.) مصدر سابق ص ٦٥.

١٤٩- Jarnal & Weeks (1987) op. cit., p.3

١٥٠- Hanak & Weeks (1988) op. cit., p. 272.

١٥١- Janmal & Weeks (1987), p. 4, (1988) , p. 272-3

١٥٢- C. Nausell (1979), The Decision to Migrate under Un-certairty, Ph. D. thesis. University of Marylaand; p. Collier (1979), :"Migration and Unemployment:, Oxford Economic Papers, Vol.31, No. 2; G. Fields (1975) "Rural - Urban Migration, Urban Unemployment and Underemployment,

and Job Search Activity in LDCs', Journal of Development Economics, Vol. 2, No. 3. Cf. Lachaud (1989( op. cit.

١٥٣- Ph Hugon et al (1977) , la petite Production Marchande et l'Emploi dans le Secteur " INformel" : Le CAs Africain, IEDES, Paris; Ch. Gerry (1979) " Small- scale Manufacturing and Repair in Dakar", in R. Bromley & Ch. Gerry (eds.), Casual Work and Poverty in Third World Cities, Chichester, Ch. Gerry (1980) : Petite production marchaand ou salariat deguise: in Revue Tiers Monde, Vol.21, (Apr-June).

١٥٤- Gery ibid, cited in Lachaud (1989) op. cit.

١٥٥- Lachaud ibid, p. 346

١٥٦- JASPA (1990), African Employment Report 1990, ILO/ JASPA, Addis Ababa, p. 46.

١٥٧- Rosenberg (1989), op. cit, p.393

١٥٨- JASPA (1989) , pp. 21&7 .

١٥٩- JASPA (1991),p.26 الرقم لعام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ (بتسوانا) و١٩٨٥ (نيجيريا)

١٦٠- World Bank, African Facility Credit Agreement (Second Structural Adjustment Project between Republic of Togo and International Development Association, Dec. 13, 1985 (AFC No. A-20 TO) (mineo).

١٦١- D. V. Silete - Adogli (1991), Impact du desengagemetn du l'etat sur la maarche du travil au Togo, IILS Discussion Paper 34, Geneva.

١٦٢- JASPA (1991), op. cit, p. 27; Nigeria (1989), Labour Force Survey Federal Office of Statistics, Lagos.

١٦٣- Cf. JASPA (1991) op. cit., p. 34; Robinson (1990) op. cit. ; M. Starr (1988), Recent Wage and employmetn Trends in sub-sahaaran Africa, IBRD, Washington D.C. (mimeograph).

١٦٤- Adesinan (1990b), op. cit., pp. 65-67 .

١٦٥- JASPA ibid, p. 30

١٦٦- R. Sabot (1982), " Unemployment in LDCs: Towards a more General Search Model: in R. Sabot (ed.), Studies of Urban Labour Market Behavior in Developing Areas, IILS, Geneva; G. Standing (1981) "The Notion of Voluntary Unemployment", Internatinal Labour Review (Sept-Oct.).

١٦٧- Lachoud (1989) op. cit., P. 348

١٦٨- Weeks (1991), op. cit; Bienefeld (1991), op. cit., Jamal & Weeks (1988), op. cit, Lachaud, ibid, Iz AAgbon & A. Jebutu (1989), "Industrial Relations in the Nigerian Petroleum sector:, OPEC Review, Vol. XIII, No.1; J. Adesina (1991), } Wages and Productivity in the Explanation of an African Crisis", in E. Ossghae (ed.) Between the State and Civil Society in Africa, CODESRIA, Dakar forthcoming.

١٦٩- Jamal & Weeks ibid, p.289.

١٧٠- ibid, p. 287

١٧١- Cf. S. Fajanaa (1989), " Moonlighting among Graduates in Nigeria", Research for Development, Vol. 6, No.1.

١٧٢- في نيجيريا ، إعادة تحديد تغطية لقوانين سوق العمل، من منشآت تستخدم ١٠ أو أكثر إلى ٥٠ فأكثر ، ستترك على الأقل ٤٨٪ من المحميين سابقا مكشوفين.
Cf. Adesina (1990b), Labour in Nigeria's op. cit.

١٧٣- Cf. p. Glewwe & de Tray (1988), The Poor during Adjustment; A Case Study of Cote d' Ivoire, LSMS Working Paper No, 47 Waashington D. C.; T. Addisom &L. Demery (1987) "Alleviating Poverty under Structural Adjustment: Is Ther Room for Manoeuvre?"

١٧٤- W. House (1991) op. cit.

١٧٥- Hyden (1983) op. cit.; Bienen (1990) op. cit R. Joseph

(1991), Democracy and Prebendal Politics in Nigeria
هى أمثلة لمثل هذه الأعمال. انظر ايضا: Spectrum Books, Ibadan.,
A. Samatar & A.I. Samatar (1987), "The Material Roots of the suspended African State", Journal of Modem African Studies 25 (4).

١٧٦- Kassalow (1968) op. cit, p. 60; cf. the collection in Bel-ing ed. (1968), collection.

١٧٧- Hydn (1983), op. cit., p. 115.

١٧٨- Shivji (1989) op. cit.

١٧٩- Cf. S. H. Goodman (1969) "Trade Unions and Political Parties: The Case of East AFrica, Economic Development and Cultural Change, Vol. 17, No. 3.; R. H. Bates, (1971), Unions, Parties and Political Development and Cultural Change, Vol. 17, No.3.; R. H. Bates, (1971), Unions, Parties and Political Development, Yale University, New Haven; Aa. Mukembe (1971) le syndicalisme dans le contexte afro- malgache, Catholic University, Louvaain; U. G. Damachi (1989), The Role of trade unions in the development process, Praeger, Nwe York; Ninsin (1989), op. cit, among others.

١٨٠- Cited in B. Essenberg (1981), " Interaction of Industrial Relations and the Political Process in Developing Countries:, Labour and Society, Vol.6, No. 1, p. 39.

١٨١- Cf. A. Ubeku (1983), Industrial Relation in Developing Countries: The Caase of Nigeria, Macmillan, London.

١٨٢- B. H. Millen (1963), The Political Role of Labor in De-veloping Countries, Brookings Institute, p.9

١٨٣- E. Berg &J. Butler (1966), "Trade Unions" in J. S. Cole-man & C. G. Rosberg (eds.) Political Parits and National Intergration in Tropical Africa, University of California Press, pp. 344-5, 358-9.

١٨٤- ibid, p. 365.

Cf. T. Fashoyin (1981), Industrial Relations and Politi- -١٨٥
cal Process in Nigeriaa (Research Series No. 69), ILO, Geneva; Fashoyin (1984), op. cit, G. O. Olusanya (1973), The Second World War and Politics in Nigeria, Evans Brothers, Lagos.

Adesina (1989a), op. cit. -١٨٦

Cf. D. Otobo (1988) State and Industrial Relations in -١٨٧
Nigeria, Malthouse, Lagos; Adesina (1988), op. cit., Bienen (1990), op. cit.; J. Nelson (1991), "Organized Labor, Politics and Labour Marke Flexibility in Developing Countries: , The World Bank Research Observer, Vol. 6, No.1.

Berg (1969), op. cit.; Kiby (1967), op. cit. -١٨٨

Cf. G. G. Drah (1986), "Imodu aand the labour Move- -١٨٩
ment:, Journal of African Marxists, (9 July); R. Clhen (1977), "Michael Imoudu and the Nigerian Labour Movement", Race and Class, Vol3 (Spring).

Y. Bangura & B. Beckman (1989), "African Workers -١٩٠
and Structural Adjustment with a Nigerian Case Study" Conference on Economic Crisis and Third World Countries, Kingston, Jamaica 3-6 April (mimeo); Adesina (1989aa, 1990b) op. cit. Peace (1979), op. cit.

B. Onimode (1981) " Class Struggle as a reality of Ni- -١٩١
gerian Development" in O. Nnoli (ed.), Path to NIgerian Development, CODESRIA, Dakar , p. 66.

Waterman (1983), op. cit., p. 347. -١٩٢

G. Hyden (1983) op. cit.; R. Joseph (1991) op . cit See-١٩٣
also Bienen (1990) op. cit.

M. Mamdani (1990), "A Glimpse at African Studies, -١٩٤
Made in USA:, CODESRIA Bulletin, No. 4, 1990 & No. 1, 1991.

Cf. Mamdani (1983), op. cit; Nzongola - Ntalaja (1983), -١٩٥

"Class Struggle and National Liberation in Zaire" in B. Magubane and Nzongola- Ntalaja (eds.) Proletarianization and class Struggle in africa, Synthesis Publications; Nzongola - Ntalaja (1987), Revolution and Counter- Revolution in Africa, IFAA/Zed Books.

١٩٦- Y. Bangura (1989), " Authoritarian Rule and Democracy in Africa: a Theoretical Discourse", AKUT Conference (When does Democracy Make Sense?) Uppsala, 26-28 Oct. (mimeo). A reivsed version published as a 1991 UNRISD Discussion Paper, Geneva.

١٩٧- Cf. P. Anyang Nyong'o (1988), " Political Instability and the Prospects for Democracy in Africa", Africa Development, Vol. XIII, No. 1; Thandika Mkandawire (1988) "Comments on Democracy and Political Instability" and P. Anyang Nyong'o (1988b) "A Rejoinder to Comments on Democracy and Political Instabitity", Africa Development Vol. XIII, No. 3; Nyong'o (1991), " Democratization Process in Africa", Mkandawire (1991), "Further Comments on the 'Development and Democracy' Debate", Nyong'o (1991b)"Development and Demorcacy: The Debate continues:, CODESREA Bulletin, No.2, 1991.

١٩٨- A. Imam and Ibrahim Jibrin (1991), " Democratization Process in Africa", CODESRIA Bulletin, No. 2, p.5.

١٩٩- Cf. Bienefeld (1975) op. cit; Peace (1975, 1979)op. cit.; Jefferies (1975)op. cit, Adesina (1989b)op. cit.; Bangura &Beckman (1989), op. cit.

٢٠٠- M. Mamdani, (1990), " Social Movements, Social Transformation and the Struggle for Democracy in Africa" (News of CODESRIA Activities), CODESRIA Bulletin, No.3.

# قائمة مطبوعات

# مركز البحوث العربية

## للدرسات والتوثيق والنشر

١- مصير القطاع العام في مصر د. فؤاد مرسي

٢- المشكلة الطائفية في مصر تحرير د. لطيفة الزيات وآخرون ١٩٨٧

٣- سكان مصر د. وداد مرقس ١٩٨٨

٤- ازمة مياة النيل د. رشدي سعيد وآخرون ١٩٨٨

٥- بيليوجرافيا الطبقة العاملة المصرية إعداد اشرف حسين ١٩٨٨

٦- ندوة حول إجراءات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر ١٩٨٨

د. احمد هني ١٩٨٨

٧- ثلاث قراءات سوفيتية في البيريسترويكا ترجمة عصام فوزي

٨- المدرسة الاشتراكية في الصحافة د. عواطف عبد الرحمن ١٩٨٨

٩- قراءة نقدية لكتابات ناصرية د. عبد العظيم انيس ١٩٨٨

١٠- الاوراق الكاملة لندوة مهدي عامل ١٩٨٩

نشر مشترك مع دار الفارابي ببيروت ١٩٨٩

١١- المجتمعات التابعة والتنمية المستقلة

مصطفي نور الدين عطية ١٩٨٩

١٢- البيريسترويكا في عيون الآخرين

قراءات من الولايات المتحدة - فرنسا - يوغوسلافيا -جنوب افريقيا ١٩٨٩

١٣- المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الاصلاح

دراسات نقدية في الأزمة الاقتصادية د. ابراهيم العيسوي ١٩٩٠

١٤- دليل قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي
(١٩٥٣/١٩٨٩) اعداد : ابراهيم برعي ١٩٩٠

١٥- ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية
أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠

١٦- الانتخابات البرلمانية فى مصر
نشر مشترك مع دار سينا للنشر ١٩٩٠

١٧- من لا يعرف شيئا فليكتب
خربشات رجل شارع من بلاد النفط محمد عبيد غباش ١٩٩٠

١٨- الموقف من القص فى تراثنا النقدى د. ألفت كمال الروبى ١٩٩١

١٩- أزمة الاسلام السياسى
الجبهة الاسلامية القومية فى السودان نموذجاً د. حيدر إبراهيم ١٩٩١

٢٠- محمد على دوس ، حياة موارة في العمل السياسى العربى
الأفريقى (سيرة ذاتية ، ترجمة د. أحمد محمد البدوى ١٩٩١

٢١- اليسار المصرى والتغيرات فى أوربا الشرقية
(أوراق الندوة التى عقدت بالمركز فى يناير ١٩٩١) ١٩٩١

٢٢ - قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى(طبعة القاهرة)
(نشر مشترك مع دار عيبال بنيقوسيا ) ١٩٩٢

٢٣- العمال والسياسة فى مصر (الجزء الأول)
جويل بينين ، زكارى لوكمان ترجمة : أحمد صادق سعد ١٩٩٢

٢٤- من نقد الدولة السوفيتية إلى نقد الدولة الوطنية
د. سمير أمين ١٩٩٢

٢٥- المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر
أعمال الندوة التى عقدت بالمركز ١٩٩٢

## كراسات كوديسريا بالعربية

١- التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا ١٩٩٢

ثانديكا مكانداويرى ترجمة د. حسن أبو بكر

٢- الحركات الاجتماعية والعملية الديمقراطية فى أفريقيا ١٩٩٢

م. ماماني، ث. مكانداويرى،وامبا دياوامبا ترجمة أشرف حسين

٣- المنظمات الفلاحية فى افريقيا ١٩٩٢

ديسالجين رهماتو ترجمة : على فهمى

٤- الجيش والعسكرية فى أفريقيا ١٩٩٢

ثانديكا مكانداويرى، ترجمة : عمر الشافعى

٥- الصراع العرقى فى أفريقيا ١٩٩٢

أوكوادبا نولى ، ترجمة : عادل شعبان

٦- تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا ١٩٩٢

مومار ديوب و ممادو ديوف، ترجمة عمر الشافعى

## نشرات

١- نشرة البحوث العربية

٢- مختارات الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية

٣- مختارات المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية

## تحت الطبع

- التكوينات الاجتماعية ، الفكريات الشعبية - فى مصر

ندوة مهداة لذكرى أحمد صادق سعد (مع دار عيبال بنيقوسيا)

- العمال والسياسة فى مصر (الجزء الثانى)

- صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب تحرير دارام جاى

رقم الايداع

١٩٩٣/٢٣٩٠



# CODESRIA PAPERS

## Labour Movements and Policy-making in Africa

Jimi Adesina